الفصل الثاني

الروابط الاسمية النصية

١. الإحالة الاسمية.

٢. الحذف الاسمي.

٣. الاستبدال الاسمي.

٤. الحبك المعجمي الاسمي.

الروابـط الاسمـيـة

توطئة:

تُقسَمُ الكلمةُ في الدرس النحوي على ثلاثة أقسام هي: الاسم، والفعل، والحرف[١]، وهذا التقسيم عليه إجماع النحويين العرب[٢]، إلا ما خالف في ذلك وهو قول أبي جعفر بن صابر (ت٦٦٢هـ)، إذ ذكر أنّ ثَمَّ رابعًا، واراد بذلك اسم الفعل، وكان يسميه خالفة[٣]، وهذا مردود بما ذكرهُ النحويون مِن أدلة منها: الاستقراء وهو أنّ أئمة النحويين المستقرئين علم النحو تتبعوا ألفاظ العرب، فلم يجدوا غير هذه الثلاثة، وهذه القسمة جاءت على لسان علي بن أبي طالب أمير المؤمنين عليه السلام[٤]، ومنها دليل عقلي إذ قالوا: المعاني ثلاثة: ذات، وحدث، ورابطة بين الذات والحدث، فالأول الاسم، والثاني الفعل، والثالث الحرف[٥].

ويثبت نحو النص دقة هذه القسمة بما أوردهُ مِن جوانب شكلية لا تعدو الاسم والفعل والحرف، فمنها إحالة واستبدال وحذف ووصل، وحبك معجمي، وهذه لا تخرج عن الاسمية، أو الفعلية، أو الحرفية.

فالاسم في حقيقته لا يكون رابطًا بل مربوطًا هذا على مستوى الإسناد،

---

(١) ينظر كتاب سيبويه: ١/ ١٢، والمقتضب: ١/ ٣، والأُصول: ١/ ٣٦، وشرح كتاب سيبويه: ١/ ١٣، والمفصل: ٣٣.

(٢) ينظر المحصول: ١/ ٢١، والتذييل: ١/ ٢٢، وشرح اللمحة البدرية: ١/ ٢٤٧.

(٣) ينظر التذييل: ١/ ٢٢، وشرح التسهيل: ٦٦، وكتاب نتائج التحصيل: ١/ ١٥٩.

(٤) ينظر توضيح المقاصد والمسالك: ٢٦، وشرح اللمحة البدرية: ١/ ٢٤٨.

(٥) ينظر المحصول: ١/ ٢١، والتذييل: ١/ ٢٢.

أما إذا تعدى المسند إليه والمسند، فإنّه في هذه الحالة يكون رابطًا، كما ذكرنا في حالة كون الخبرِ جملة فإنّه يحتاج إلى رابط فكان مِن هذه الروابط الضمير واسم الإشارة، وإعادة الاسم نفسه[١]، قال تعالى: ﴿ ٱلْحَآقَّةُ ۝١ مَا ٱلْحَآقَّةُ ﴾ [الحاقة/١،٢] يقول العلامة الطبرسي: «﴿ ٱلْحَآقَّةُ ﴾ الساعة الواجبة المجيء الثابتةُ الوقوع، التي هي آتيةٌ لا ريب فيها، أو: التي هي ذاتُ الحَوَاق مِن الأُمور مثل: الحساب، والثواب، والعقاب أو: الصادقةُ الواجبةُ الصِّدق تُعرَفُ فيها الأمور على الحقيقة وهي مرتفعةٌ على الابتداء وخبرُها: ﴿ مَا ٱلْحَآقَّةُ ﴾ والأصل: الحاقةُ ما هي؟ أي: أيُّ شيء هي؟ تفخيمًا لشأنها وتعظيمًا لهولها، فوُضِعَ الظاهر مَوضعَ المضمر لذلك»[٢].

فالأسماء على مستوى الجانب الإسنادي لا تكون رابطة، لكنها على مستوى الجانب النصي فهي رابطة، وهذا لا يعني أنّها تتخلى عن أُسها وهو دلالتها على الذات، لتصبح حرفًا، لأنّ موقعها الإعرابي ثابتُ من حيث الإعرابُ والبناءُ.

---

(١) ينظر شرح المفصل: ١/١٧٥، وشرح جمل الزجاجي: ١/٣٢٥، وشرح الكافية الشافية: ١/٥٨، والتذييل: ٤/٢٩، وشرح التصريح: ١/٢٠٤.

(٢) تفسير جوامع الجامع: ٣/٦٢٢، ينظر شرح التصريح: ١/٢٠٤.

المبحث الأول

الإحالة (Reference)

تعد الإحالة مِن أهم الوسائل التي تحقق للنص سبكه وحبكه، وذلك بالربط بين أواصر مقطع ما، أو الوصول بين مختلف مقاطع النص[١].

إنّ هذا المفهوم قد أُحيط بمجموعة مِن المصطلحات منها: الإحالة، أو المرجعية، أو الإرجاع، أو الكنائية[٢]، لكن مصطلح الإحالة هو الأكثر استعمالًا وشيوعًا بين علماء نحو النص[٣].

ويراد مِن الإحالة لغة من: أحال عليه: استضعفهُ، وأحال عليه بالسوط يضربُهُ، أي: أقبل، وأحلتُ عليه بالكلام: أقبلتُ عليه، وأحال الذئب على الدم، أقبل عليه، وأحال عليه الماء، أفرغَهُ، ويحيل بعضهم على بعض، أي يقبل عليه ويميل إليه[٤].

فدلالة الكلمة يراد منها التقريب بين الأطراف، أو جعل الشيء في مكانه، فهي تحمل دلالة الربط.

وهذه الكلمة استعملها علماؤنا في مصنفاتهم، يقول ابن رشيق القيرواني (ت٤٥٦هـ) في باب التضمين: «ومن التضمين ما يحيل الشاعر فيه

---

(١) ينظر مدخل إلى علم النص (الصبيحي): ٨٨.

(٢) ينظر علم لغة النص (عزة): ١١٩، وعلم اللغة النصي (الفقي): ١/١١٦، وإشكالات النص: ٣٤٧، والخطاب وخصائص اللغة العربية: ٧٣، والسبك: ١١٩.

(٣) ينظر علم لغة النص (عزة): ١١٩.

(٤) ينظر لسان العرب: ٤/٤٩٣ (حول)، والقاموس: ٣/٢٦٣.

إحالة، ويشير به إشارة، فيأتي به كأنّه نظم الأخبار، أو شبيه به»[١].

ثم يمثل القيرواني لما ذكر بقول أبي تمام:

لعمروٌ مع الرمضاء والنارُ تُلتظى

أرقُّ وأحمى منك في ساعة الكربِ

أراد البيت المضروب به المثلُ:

المستجيرُ بعمرو عند كربته   كالمستجيرِ مِن الرمضاء بالنار[٢]

يقول د. أبو عفرة: ومن الواضح أن ابنَ رشيق يستعمل مصطلح الإحالة للتمييز بين دلالة التضمين المألوفة التي تعني حضور نص سابق زمنيًا في نص لاحق، وبين الإحالة التي تعني إقامة نوع مِن الترابط اللفظي بين نص سابق ونصٍ لاحق دون حضور النص الأول في صورة التضمين المألوفة[٣].

واستعمل حازم القرطاجني (ت٦٨٤هـ) هذا المصطلح كثيرًا في كتاب (منهاج البلغاء وسراج الأدباء)، إذ يقول: «ويجب للشاعر أن يعتمد مِن ذلك على المشهور الذي هو واضح في معناهُ مِن المعنى الذي يناسب بينهُ وبينه ويعلّقهُ الشبيه، أو التنظير أو المثل أو غير ذلك، ويسمى ما تسبب إلى ذكرهِ مِن القصص المتقدمة المأثورة بذكر قصة أو حالة معهودة الإحالة؛ لأن الشاعر

---

(١) العمدة: ٢/ ٨٨، وينظر السبك: ٢٩.

(٢) ينظر العمدة: ٢/ ٨٨، والسبك: ٢٩.

(٣) ينظر السبك: ٢٩.

يحيل بالمعهود على المأثور»[1].

أرى أنّ العالمينِ أرادا مِن الإحالة ما يفهم اليوم مِن التناص، فالتناص في حقيقته بيان لمعنى سابق، وسيأتي الحديث عنهُ في مجال الفصل.

ولفظ الإحالة من حيثُ المفهوم الحديث الذي سنذكرهُ، لم يستعملهُ علماؤنا للدلالة على مفهومه، لكنهم استعملوا مصطلحات متعددة تدل على هذا المصطلح كالعائد، والمشار إليه، وغيرها.

يقول ابن مالك (ت٦٧٢هـ): «الأصل تقديم مفسِّر الغائب، ولا يكونُ غيرَ الأقرب إلا بدليل، وهو إمّا مصرّحٌ بلفظه، أو مستغنىً عنهُ بحضور مدلوله حسًا، أو عِلمًا، أو بذكر ما هو لهُ جزءٌ أو كُلٌّ، أو نظيرٌ أو مصاحِبٌ بوجهٍ ما»[2].

يوضّح أبو حيان الأندلسي (ت٦٤٥هـ) هذا النص بقوله: ضمير المتكلم وضمير المخاطب تفسرُهما المشاهدة، وأما ضمير الغائب فعارٍ من المشاهدة، فاحتيجَ إلى ما يفسرهُ، وأصل المفُسِّر في الضمير أنْ يكون ما يعود عليه متقدمًا، وقد خالف هذا الأصل في موضعَ، ولا يكون مفسِّرُ ضمير الغائب غير الأقرب إلا بدليل مثالُ ذلك قوله تعالى: ﴿ وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ وَجَعَلْنَا فِى ذُرِّيَّتِهِ ٱلنُّبُوَّةَ وَٱلْكِتَٰبَ ﴾ [العنكبوت/٢٧] فالضمير في (ذريته) عائدٌ على إبراهيم لا على إسحاق ولا يعقوب؛ لأنّ المحدّث عنه من أولِ

(١) منهاج البلغاء: ١٨٩، وينظر السبك: ٢٩.

(٢) شرح التسهيل: ١/١٥٦.

القصة إلى آخرها هو إبراهيمَ[١].

يقول رضي الدين (ت٦٨٦هـ) عن اسم الإشارة: «كل اسمٍ موضوع للدلالة على ما سبق علم المخاطب بكون ذلك الاسم دالّا عليه، ومِن ثمة لا يحسن أن يخاطب بلسان مِن الألسنة إلا مَنْ سبقت معرفتهُ لذلك اللسان»[٢].

ويراد مِن الإحالة في نحو النص مفهومًا أوسع ليشمل الضمير، واسم الإشارة، والاسم الموصول وغيرها.

وتعرّف الإحالة بما يأتي:

يعرّفها بوجراند بقوله: الإحالة Reference هي العلاقة بين العبارات والأشياء، والأحداث والمواقف في العالم الذي يدل عليه بالعبارات ذات الطابع البدائلي في نصٍ ما إذ تشير إلى شيء ينتمي إلى نفس عالم النص، أمكن أن يقال عن هذه العبارات إنّها ذات إحالة مشتركة[٣].

ويعرّفها هاليداي ورقية: هو أنّ العناصر المحيلة كيفما كان نوعها لا تكتفي بذاتها مِن حيثُ التأويل، إذ لابد مِن العودة إلى ما يشير إليه مِن أجل تأويلها، وتتوفر كل لغة طبيعية على عناصر تملك خاصية الإحالة، فهي ذات علاقة دلالية، ومِن ثم لا تخضع لقيود نحوية، إلا أنَها تخضع لقيد دلالي وهو وجوب تطابق الخصائص الدلالية بين العنصر المحيل والعنصر المحال إليه[٤].

---

(١) ينظر التذييل: ٢/٢٥٢.

(٢) ينظر شرح الرضي: ٣/٢٣٦، وأُصول تحليل الخطاب: ٢/٩٧٢.

(٣) ينظر النص والخطاب والإجراء: ٣٢٠.

(٤) ينظر لسانيات النص (خطابي): ١٦.

ويعرّفها أحمد المتوكل بقوله: «الإحالة علاقة تقوم بين الخطاب وما يحيل عليه الخطاب إن في الواقع، أو في المتخيّل، أو في خطابٍ سابقٍ/ لاحقٍ»(١).

ويعرّفها الزناد بقوله: تُطلق تسمية العناصر الإحالية على قسم مِن الألفاظ لا تملك دلالة مستقلة، بل تعود على عنصر، أو عناصر أُخرى مذكورة في أجزاء أُخرى مِن الخطاب فشرط وجودها النص، وهي تقوم على مبدأ التماثل بين ما سبق ذكرهُ في مقام ما وما هو مذكور بعد ذلك في مقام آخر(٢).

يقع السبك في النصوص عبر استمرارية المعنى الذي تحدثه الإحالة عن طريق علاقة دلالية تشير إلى عملية استرجاع المعنى الإحالي في الخطاب مرة أخرى(٣).

وتنقسم الإحالة على قسمين هما:

الأول: الإحالة الداخلية (النصية)، وهي إحالة على العناصر اللغوية الواردة في الملفوظ، سابقة كانت، أو لاحقة، فهي إحالة نصية(٤)، وتسهم هذه الإحالة في ربط أجزاء النص بعضها مع بعض مما يفضي إلى سبكه وحبكه، وتمثل هذه الإحالة الأكثر شيوعًا واعتناء مِن قبل علماء النص(٥)، وتنقسم

---

(١) الخطاب وخصائص العربية: ٧٣.

(٢) ينظر نسيج النص: ١١٨.

(٣) ينظر علم لغة النص (عزة): ١١٩.

(٤) ينظر نسيج النص: ١١٨، والترابط النصي: ١٦٥، وأصول تحليل الخطاب: ١/ ١٢٥.

(٥) ينظر إشكالات النص: ٣٥١.

بحسب موضع العنصر اللغوي المحال عليه، أي بحسب موضع المحيل والمحال عليه قسمين هما:

١. إحالة قبلية.

٢. إحالة بعدية[١].

يراد مِن الإحالة القبلية: إحالة على السابق أو الإحالة بالعودة، وهي تعود على مفسِّر سبق التلفظ به[٢]، إذ يشير العنصر الإحالي إلى ما يتقدمه مِن العناصر اللغوية المختلفة، وتعد هذه الإحالة من أكثر الإحالات شيوعًا في النص اللغوي[٣].

وأما الإحالة البعدية فيراد منها: إحالة على عنصر مذكور بعدها في النص، ولاحق عليها[٤]، فهي عناصر لغوية تشير إلى معلومات تالية في داخل سياق القول، ليست لها الوظيفة الفرعية التي تتصف بها الروابط الإحالية، إذ لا تنوب عن لفظ سابق وترمز إلى دلالة سيمائية بمفردها[٥].

الآخر: الإحالة المقامية، وذلك باعتبار أنّ اللغة تحمل دائمًا على أشياء خارج النص[٦]، فهي تشير إلى أن العنصر المشار إليه محدد في سياق الموقف،

---

(١) ينظر إشكالات النص: ٣٥٠، ولسانيات النص (خطابي): ١٧، واصول تحليل الخطاب: ١/ ١٢٥.

(٢) ينظر نسيج النص: ١١٨.

(٣) ينظر إشكالات النص: ٣٥١.

(٤) ينظر نسيج النص: ١١٩.

(٥) ينظر إشكالات النص: ٣٥١.

(٦) ينظر مدخل إلى علم النص (الصبيحي): ٨٩.

فهي تشير إلى العالم الفعلي[١]، وهذا النوع من الإحالة يتوقف على معرفة سياق الحال، أو الأحداث والمواقف التي تحيط بالنص[٢].

وهذه الإحالة يمكن فهم مرجعها مِن طريق سياق الموقف ومن أبرز عناصرها: ضمير المتكلم والمخاطب، واسم العلم، واسم الإشارة، ويرى هاليدي ورقية أنّ هذه الإحالة تساعد في تكوين النص، لكونها تربط اللغة بسياق الموقف، إلا أنّها لا تساهم في سبكه بشكل مباشر[٣]، لكنّ هذا القول لا يقلل من أهمية الإحالة المقامية بحالٍ بحيثُ يمكن الانطلاق مِن مفهوم الإحالة المقامية لوضع أساس العلاقة بين النص والخارج أو الموقف بعناصره المختلفة، اعتمادًا على أنّ وظيفة اللغة هي التعبير عن المواقف المختلفة بإمكاناتها القادرة على ذلك، على الوجه الذي جعلنا فيه علاقة النص بالموقف علاقة بناء وتفسير، أي إنّ النص بكامله عنصر إحالي إلى الخارج، أو الموقف على الرغم من تسليمنا للعمليات الذهنية في الإنتاج والتحليل التي يخضع لها النص كافة[٤].

وللإحالة عناصر تقوم بتأدية الوظيفة الإحالية، وتنقسم هذه العناصر على قسمين هي:

الأول: العناصر الاسمية.

(١) ينظر علم لغة النص (عزة): ١٢٣.

(٢) ينظر نفسه.

(٣) ينظر أصول تحليل الخطاب: ١/ ١٢٥، وإشكالات النص: ٣٤٩.

(٤) ينظر إشكالات النص: ٣٤٩.

الآخر: العناصر الحرفية.

وسيكون حديثنا عن الإحالة الاسمية، وستتكلم على الإحالة الحرفية في موضوع الفصل الرابع.

العناصر الاسمية:

تذكر كتب علم النص أنّ الإحالة تتم بأدوات تشمل الضمائر وأسماء الإشارة، وأدوات المقارنة، وهذه العناصر هي التي اعتمدها هاليدي ورقية في دراسة الإحالة[1].

أ. **الضمائر:**

الضمائر تتنوع بتنوع ألفاظها فهي إما أن تدل على متكلم، أو مخاطب، أو غائب، إذ يعرّف الضمير بأنه: الموضوع لتعيين مسماهُ مشعرًا بتكلمه، أو خطابه، أو غيبته[2]، أو هو كل اسمٍ دلّ على معناهُ بقيامه مقام غيره، ألا ترى أنّ زيدًا يقول: قلتُ، فتدل التاء على زيدٍ بقيامِها مقامَهُ، وجيء به في الكلام؛ للاختصار؛ لأنّه يكفي المتكلم تكرير الأسماء الظاهرة، وسمي مضمرًا؛ لأنّ معناهُ خفيٌّ حيثُ يفتقر إلى مفسِّرٍ، ولا يخلو من أنْ يكون متكلمًا، أو مخاطبًا، أو غائبًا، فالأول والثاني، يفسّرهما الحضور، والغائب يفسِّرُهُ أقسامٌ، فمنها: ما يفسرهُ اسمٌ مؤخرٌ بعدهُ، أو سياق كلامٍ مذكورٍ، أو ما يكون معلومًا بين

---

(١) ينظر إشكالات النص: ٣٤٨، وأصول تحليل الخطاب: ١/ ١٢٥، ولسانيات النص (خطابي): ١٨.

(٢) ينظر شرح التسهيل: ١/ ١٢٠.

المتخاطبين، فيستغنى عن ذكر المظهر(١).

تقسم الضمائر في علم النص على قسمين هما:

الأول: ضمائر وجودية مثل ضمائر المتكلم والمخاطب والغائب.

الثاني: ضمائر ملكية مثل ضمائر المتكلم والمخاطب، والغائب(٢).

هذه الضمائر يطلق عليها الضمائر المتصلة والمنفصلة في الدرس النحو القديم(٣).

ويرى هاليداي ورقية أنّ ضمائر المتكلم والمخاطب لهما أثرٌ في الإحالة المقامية، وبالنتيجة لا أثر لهما في تحقيق سبك النص، وقد تكون عرضًا ذات إحالة مقالية، وأما ضمائر الغائب فهي بالأساس لها أثرٌ في تحقيق السبك النصي فهي ذات إحالة مقالية، وقد تكون عرضًا ذات إحالة مقالية(٤).

لذلك عدّا إحالة ضمائر التخاطب إحالة مقامية، فهي لا تساهم في تحقيق سبك النص من حيثُ ربط لاحقٍ بسابق، أو لا يكون مفسرها مقاليًا، أما ضمائر الغائب فإحالتها مقالية فهي تساهم في ربط لاحق بسابق، أي لها مفسر مقالي(٥).

ويردّ د. الشاوش بقوله: إنّ عدّهما ضمائر المتكلم والمخاطب مما له أثر

---

(١) ينظر الغرة المخفية: ١/٣١٥.

(٢) ينظر لسانيات النص (خطابي): ١٨.

(٣) ينظر شرح التسهيل: ١/١٢١، ١٤٠.

(٤) ينظر أصول تحليل الخطاب: ١/١٢٦.

(٥) ينظر نفسه.

في عملية التخاطب وكون ضمائر الغائب لا أثر لها في عملية التخاطب، هذا القول بحاجة إلى تدقيق، إذ إنّ الغائب وإن لم يكن أحد المتخاطبين فهو المتحدَّث عنه، أو المتخاطب بشأنه، بل إنّ الشيء لا يصبح غائبًا إلا متى اتخذ منهُ المتخاطبان موضوع خطاب؛ فإن لم يفعلا فإنّه لم يكُنْ لهُ وجود لغوي، وهذا يدلُّ على أنّ الغائب له أثرٌ في عملية التخاطب وإن كان غير مباشر[1].

ويبدو أنّ ما ذكرهُ هاليداي ورقية قد يخص اللغة الإنكليزية، أمّا في لغتنا العربية، فلا؛ لأنّ الضمير أيًا كان فهو محيل إما إحالة قبلية، أو بعدية، فضمائر المتكلم والمخاطب يفسرهما الحضور وإحالتهما دائمًا بعدية لأنهما محور الخطاب، وأما الغائبة فإحالتها دائمًا قبلية لأنها ترتبط بمفسر مذكور، أو مقدر وهي تشكل محور ربط في الخطاب والتخاطب، قال تعالى: ﴿ قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ ٱسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ ٱلْجِنِّ فَقَالُوٓاْ إِنَّا سَمِعْنَا قُرْءَانًا عَجَبًا ﴿١﴾ يَهْدِيٓ إِلَى ٱلرُّشْدِ فَـَٔامَنَّا بِهِۦ ۖ وَلَن نُّشْرِكَ بِرَبِّنَآ أَحَدًا ﴿٢﴾ وَأَنَّهُۥ تَعَٰلَىٰ جَدُّ رَبِّنَا مَا ٱتَّخَذَ صَٰحِبَةً وَلَا وَلَدًا ﴿٣﴾ وَأَنَّهُۥ كَانَ يَقُولُ سَفِيهُنَا عَلَى ٱللَّهِ شَطَطًا ﴿٤﴾ وَأَنَّا ظَنَنَّآ أَن لَّن تَقُولَ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا ﴿٥﴾ وَأَنَّهُۥ كَانَ رِجَالٌ مِّنَ ٱلْإِنسِ يَعُوذُونَ بِرِجَالٍ مِّنَ ٱلْجِنِّ فَزَادُوهُمْ رَهَقًا ﴿٦﴾ وَأَنَّهُمْ ظَنُّواْ كَمَا ظَنَنتُمْ أَن لَّن يَبْعَثَ ٱللَّهُ أَحَدًا ﴿٧﴾ وَأَنَّا لَمَسْنَا ٱلسَّمَآءَ فَوَجَدْنَٰهَا مُلِئَتْ حَرَسًا شَدِيدًا وَشُهُبًا ﴿٨﴾ وَأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَٰعِدَ لِلسَّمْعِ ۖ فَمَن يَسْتَمِعِ

---

(١) ينظر أصول تحليل الخطاب: ١/ ١٢٦.

ﭐلۡـَٔانَ يَجِدۡ لَهُۥ شِهَابٗا رَّصَدٗا ﴿٩﴾ وَأَنَّا لَا نَدۡرِيٓ أَشَرٌّ أُرِيدَ بِمَن فِي ٱلۡأَرۡضِ أَمۡ أَرَادَ بِهِمۡ رَبُّهُمۡ رَشَدٗا ﴿١٠﴾ وَأَنَّا مِنَّا ٱلصَّٰلِحُونَ وَمِنَّا دُونَ ذَٰلِكَۖ كُنَّا طَرَآئِقَ قِدَدٗا ﴿١١﴾ وَأَنَّا ظَنَنَّآ أَن لَّن نُّعۡجِزَ ٱللَّهَ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَن نُّعۡجِزَهُۥ هَرَبٗا ﴿١٢﴾ وَأَنَّا لَمَّا سَمِعۡنَا ٱلۡهُدَىٰٓ ءَامَنَّا بِهِۦۖ فَمَن يُؤۡمِنۢ بِرَبِّهِۦ فَلَا يَخَافُ بَخۡسٗا وَلَا رَهَقٗا ﴾ [الجن/١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦، ٧، ٨، ٩، ١٠، ١١، ١٢، ١٣].

الملاحظ في سورة الجن تكرر ذكر الضمير المتكلم، الذي يرجع إلى الجنّ الذين يشكلون وحدة الموضوع داخل هذا النص القرآني، سواء كان مستترًا مقدرًا بـ(نحن)، أم بارزًا (نا)، فإنّه يحيل على الجنّ إحالة مقامية ومقالية، يقول الطبرسي: (نفرٌ من الجنّ) جماعةُ منهم ما بين الثلاثة إلى العشرة، آمنوا بالنبي (ص) وأرسلهم إلى سائر الجن، (فقالوا إنّا سمعنا) أي قالوا لقومهم حين رجعوا إليهم (إنّا سمعنا قرآنًا) كتابًا (عجبًا) بديعًا مبينًا لكلام الخلق قائمًا فيه دلائلُ الإعجاز، (يهدي إلى الرشد فآمنّا به ولن نشرك بربنا آحدًا) يدعو إلى الصواب وإلى التوحيد والإيمان ولن نعود إلى ما كنّا عليه من الإشراك، (وأنّه كان يقول سفيهنا) وهو إبليس، أو غيرهُ من مردة الجنّ[1]، فنحن نرى أن ضمير المتكلم يرجع نفسه إلى الجن الذين يشكلون محور القضية والموضوع.

قال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡإِنسَٰنُ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ ٱلۡكَرِيمِ ﴿٦﴾ ٱلَّذِي خَلَقَكَ فَسَوَّىٰكَ فَعَدَلَكَ ﴿٧﴾ فِيٓ أَيِّ صُورَةٖ مَّا شَآءَ رَكَّبَكَ ﴾ [الإنفطار/٦، ٧، ٨]، إن كاف الخطاب إنّما يعود على الإنسان من حيثُ

(١) ينظر تفسير جوامع الجامع: ٣/ ٦٥٠.

الغرور، والخلقة والتسوية والتعديل والتركيب كلها تعود على الإنسان مخاطبًا(١)، ومع ذلك فإحالته مقامية مقالية.

وأذهب مذهب الشاوش من أن ضمير المتكلم والمخاطب له إحالة مقامية ومقالية وكلاهما يعملان على ربط النص عن طريق إرجاع اللاحق إلى السابق، أو السابق على اللاحق.

بقي علينا أنْ نعرِّفَ بضميرين هما ضمير الشأن، وضمير الفصل.

فأما ضمير الشأن فهو: ضمير غائبٍ يأتي صدر الجملة الخبرية دالًا على قصد المتكلم استعظامَ السامعِ حديثَهُ(٢)، وتسمية البصريين له ضمير الشأن والحديث إذا كان مذكرًا، وضمير القصة إذا كان مؤنثًا، قدروا من معنى الجملة اسمًا، جعلوا ذلك الضمير يفسرهُ ذلك الاسم المقدَّر حتى يصحَّ الإخبار بتلك الجملة عن ذلك الضمير، ولا يحتاج فيها إلى رابط؛ لأنّها هي نفس المبتدأ في المعنى، والفرق بينهُ وبين الضمائر أنّه لا يعطف عليه، ولا يؤكَّد، ولا يُبدل منه، ولا يتقدم خبرهُ عليه، ولا يُفسَّرُ بمفرد، والكوفيون يسمونه (مجهولًا)؛ لأنّه لا يرى عندهم على ما يعود عليه(٣).

وتتمثل الإحالة بضمير الشأن، بكونها إحالةً بعدية(٤)، لأنّهم إذا أرادوا ذكر جملة من الجمل الاسمية، أو الفعلية فقد يقدمون قبلها ضميرًا يكونُ كناية

---

(١) ينظر نفسه: ٣/٧٤١.

(٢) ينظر التذييل: ٢١/٢٧١، وشرح الرضي: ٢/٤٦٤.

(٣) ينظر التذييل: ٢/٢٧١، وشرح المفصل: ٢/٦٥، وشرح الرضي: ٢/٤٦٥، ٤٦٦.

(٤) ينظر نسيج النص: ١١٩.

عن تلك الجملة، وتكون الجملة خبرًا عن ذلك الضمير وتفسيرًا له، لأنّهم يريدون الأمر والحديث؛ لأنّ كل جملة شأنٌ وحديث، ولا يفعلون ذلك إلا في مواضع التفخيم والتعظيم، فمفسرهُ ما بعدهُ من الجمل الاسميةأو الفعلية[١].

ويقول الرضي: «القصد بهذا الإبهام ثم التفسير، تعظيمُ الأمر، وتفخيم الشأن، فعلى هذا لابدَّ أن يكونَ مضمون الجملة المفسَّرة شيئًا عظيمًا يعتنى به»[٢].

قال تعالى: ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾ [الإخلاص/١]، يقول الطبرسي: (هو) ضمير الشأن، و(الله أحد) هو الشأن، كقولك: هو زيدٌ منطلقٌ، كأنّه قال: الشأن هذا، وهو أنّ الله تعالى واحدٌ لا ثانيَ له، وقيل: هو كناية عن الله ولفظ الجلالة (الله) بدلٌ منه، و(أحدٌ) خبر المبتدأ، أو يكون (الله) خبر مبتدأ و(أحد) خبرٌ ثانٍ، أو على: هو أحدٌ[٣].

قال تعالى: ﴿ ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ وَتُخْرِجُونَ فَرِيقًا مِّنكُم مِّن دِيَٰرِهِمْ تَظَٰهَرُونَ عَلَيْهِم بِٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ وَإِن يَأْتُوكُمْ أُسَٰرَىٰ تُفَٰدُوهُمْ وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ ۚ أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ ٱلْكِتَٰبِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ ۚ ﴾ [البقرة/٨٥]، يقول الطبرسي: و(هو) ضمير الشأن،

---

(١) ينظر شرح المفصل: ٢/٦٤.

(٢) ينظر شرح الرضي: ٢/٤٦٥.

(٣) ينظر تفسير جوامع الجامع: ٣/٨٧٣، ومعاني القرآن وإعرابه: ٥/٢٩١، ومشكل إعراب القرآن:٢/٥٦٧، والكشاف: ٤/٨٢٢، والبحر: ٨/٥٢٧.

و(محرَّمٌ عليكم إخراجُهم) خبرهُ، ويجوز أن يكونَ مبهمًا تفسيرهُ (إخراجهم)(١).

وأما ضمير الفصل فهو: ما فصل بين المبتدأ والخبر، أو بين الخبر والنعت(٢)، أو هو ضمير يتوسط بين المبتدأ والخبر من الضمائر المنفصلة المرفوعة مساويًا فيما له من التكلم والخطاب والغيبة، والتذكر والتأنيث، والإفراد والتثنية والجمع(٣).

ويسميه البصريون فصلًا(٤)، والكوفيون عمادًا(٥)، وكما اختلفوا في اصطلاحه، اختلفوا في حقيقتهِ وإعرابه، فذهب أكثر النحويين إلى أنّه حرفٌ، وذهب قسمٌ منهمُ إلى أنّه اسم(٦).

يقول ابنَ عصفور: «فأكثرهم على أنّها حروف في معنى الضمائر تخلصت للحرفية كما أنّهم يُخلصون الكاف التي في نحو: ضربك للخطاب مع

---

(١) ينظر تفسير جوامع الجامع: ١/ ١٢٤، ومعاني القرآن وإعراب: ١/ ١٤٩، ومشكل إعراب القرآن: ١/ ٧٧، والبحر: ١/ ٢٩٠، وتفسير البيضاوي: ١/ ٧٣.

(٢) ينظر التذييل: ٢/ ٢٨٥، وهمع الهوامع: ١/ ٢٧٥.

(٣) ينظر الغرة المخفية: ١/ ٣٢٩.

(٤) ينظر كتاب سيبويه: ٢/ ٣٨٨، والأصول: ٢/ ١٢٥، وعلل النحو: ٥٧٠، وشرح جمل الزجاجي: ٢/ ٦٣، وشرح الكافية الشافية: ١/ ٢٩.

(٥) ينظر معاني القرآن (الفراء): ٢٤٨، ٤٠٩، ومجالس ثعلب: ٤٣، ٣٥٤، ٣٥٩، والتذييل: ٢/ ٢٨٥، ومدرسة الكوفة: ٣١٢، والنحو الكوفي: ١٩٠.

(٦) ينظر شرح جمل الزجاجي: ٢/ ٦٣، وارتشاف الضرب: ٢/ ٩٥٢، والجنى الداني: ٣٤٥، وشرح اللمحة البدرية: ١/ ٤٢٣.

أسماء الإشارة في نحو ذلك، فتصير حرفًا»(١).

ويقول ابن مالك: «الأكثرون على أنّه لا موضع له من الإعراب؛ لأنّ الغرض به الإعلام من أول وهلة بكون الخبر خبرًا لا صفة فاشتد شبهه بالحرف، إذا لم يُجأ به إلا لمعنىً في غيره، فلم يحتج إلى موضع من الإعراب؛ ولأنّه لو كان له موضع من الإعراب لكان (إياي) أولى من (أنا) في نحو ﴿ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ ﴾ [الكهف/٣٩]، ولكن (إياهُ) أولى من (هو) في نحو: ﴿ تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرًا ﴾ [المزمل/٢٠] وإذا لم يكن له موضع فالحكم عليه بالحرفية غير مستبعد(٢).

هذه حجة من ذهب إلى أنّ ضمير الفصل حرفٌ، وأنّه نزل منزلة الحرف من كونه لا محل له من الإعراب.

وأمّا من ذهب إلى أنّه اسم، وهو قول الكوفيين الذين أسموهُ عمادًا، كأنّه عمد الاسم الأول وقواهُ بتحقيق الخبر بعدهُ(٣)، أو هو الضمير اللاغي، الذي يتوسط المبتدأ والخبر، واسم كان وخبرها، واسم إنّ وخبرها، ومفعولي ظنّ(٤)، فهو حافظ لما بعدهُ حتى لا يسقط عن الخبرية، كالعماد للبيت، الحافظ للسقف مِن السقوط(٥)، فيرون أن له موضعًا من الإعراب وهو باقٍ على

---

(١) شرح جمل الزجاجي: ٢/٦٣، ٦٤.

(٢) ينظر شرح الكافية الشافية: ١/٣٠.

(٣) ينظر شرح المفصل: ١/٥٩.

(٤) ينظر مدرسة الكوفة: ٣١٢.

(٥) ينظر شرح الكافية الشافية: ٢/٤٥٦.

اسميته، ولكنهم اختلفوا في إعرابه، فذهب الكسائي (ت١٨٩هـ) إلى أن موضع إعرابه بحسب ما بعدهُ، وذهب الفراء (ت٢٠٧هـ) إلى أنّ إعرابهُ بحسب ما قبله، فهما على وفاق رفعه بين المبتدأ والخبر، ونصبه بين معمولي ظنّ، واختلفا إذا كان بين معمولي كان، فالكسائي ينصب والفراء يرفع، واختلفا بين معمولي إنّ فالكسائي يرفع والفراء ينصب[١].

ولهذا الضمير أي فصل، أو عمادٌ فائدة تتمثل بتأكيده المعنوي، وفيه دلالة على الاختصاص، فالكلام مع هذه الضمائر أبلغ، ولو أسقطتها لوجدت فرقًا بين التأكيد وعدمه[٢].

قال تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدٗى مِّن رَّبِّهِمۡۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ﴾ [البقرة/٥]، يقول الطبرسي: (هم) سماهُ البصريون فصلًا، والكوفيون عِمادًا، وفائدتهُ الدلالة على أنّ المذكور بعدهُ خبر لا صفةٌ له وتوكيد، وإيجاب أنّ فائدة الخبر ثابتة للمخبر عنهُ دون غيره، ويجوز ان يكونَ (هم) مبتدأ و(المفلحون) خبرهُ والجملة خبر[٣]، وإنّ العلامة هنا لم يبيّن إحالة الضمير على مَن تعود لكنّه أشار إلى قضيتين هما كون الضمير لا محل له من الإعراب حين جعله فصلًا، وكونه له محلًا من الإعراب حين جعله مع ما بعدهُ جملة اسمية، لكنه أوضّح أن ما سبق من آيات ووصف للمؤمنين بأنّهم أهل له

---

(١) ينظر معاني القرآن (الفراء): ١/٢٤٨، والإنصاف (م/١٠٠): ٢/٧٠٦، والغرة المخفية: ١/٣٣٠، وارتشاف الضرب: ٢/٩٥٨، والجنى الداني: ٣٤٥، وشرح اللمعة البدرية، ١/٤٢٣.

(٢) ينظر الطراز: ٢/٧٧.

(٣) ينظر تفسير جوامع الجامع: ١/٦٦.

أي الهدى والفلاح من أجل الخصال التي عُددت لهم[(١)].

قال تعالى: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْوَٰرِثُونَ ۝ ٱلَّذِينَ يَرِثُونَ ٱلْفِرْدَوْسَ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴾ [المؤمنون/ ١٠، ١١]، أوضّح إحالة ضمير الفصل بتفسيره الآية إذ قال: وكان أولئك دون مَن عداهم[(٢)].

يمكن القول إنّ ضمير الفصل حين فقد موضوعه الإعرابي فَقَدْ فَقَدَ عنصر الإحالة الذي يعطيه الواقع الاسمي له، على رأي من ذهب إلى أنّه حرف، وأما من ذهب إلى أنّه عمادٌ وهو باقٍ على اسميته فقد أبقى عنصر الإحالة فيه، والعلامة الطبرسي في تفسيره الأعم والأغلب يبين مرجع الضمير لاحقًا أو سابقًا، أما مع الضمير الفصل فهو يكتفي في بيان حاله الاصطلاحي، لكن يمكن أن نستشف ما يريدهُ من طريق بيانه لتفسير الآيات، لكن قد يعرض لنا أنّ ضمير الفصل يقدم إحالة بعدية عن طريق تأكيده، قال تعالى: ﴿ وَجَعَلَ كَلِمَةَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ٱلسُّفْلَىٰۗ وَكَلِمَةُ ٱللَّهِ هِيَ ٱلْعُلْيَاۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ [التوبة/ ٤٠]، إذ قال: (هي) فصل وفيها تأكيدُ فصل كلمةِ الله في العلوّ، وأنّها المختصة به دون سائر الكَلِم[(٣)].

الذي يظهر لي أن الفصل يحمل في ذاته ومادته إحالتين قبلية وبعدية، فهو يجمع ما سبقه كلام ليؤكدهُ في ما بعدهُ من خبر.

---

(١) ينظر نفسه.

(٢) ينظر تفسير جوامع الجامع: ٢/٥٧٧.

(٣) ينظر نفسه: ٢/٦٦.

يبيّن الطبرسي مرجع الضمير فيما يحتاج إلى بيان حتى لا يلتبس على القارئ ذلك، وقد يكتفي ببيان المرجع مع احتمال تعدد الآراء في رجوعه، وإليك نماذج مما ذكر وهي كثيرة:

١. قال تعالى: ﴿ ٱلۡحَقُّ مِن رَّبِّكَۖ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلۡمُمۡتَرِينَ ﴿١٤٧﴾ وَلِكُلّٖ وِجۡهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَاۖ فَٱسۡتَبِقُواْ ٱلۡخَيۡرَٰتِۚ أَيۡنَ مَا تَكُونُواْ يَأۡتِ بِكُمُ ٱللَّهُ جَمِيعًاۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ ﴾ [البقرة/١٤٧، ١٤٨]، يذكر الطبرسي أنّ الضمير في قوله (يعرفونه) أي الهاء يعودُ لرسول الله (ص)، أي: يعرفون رسول الله (ص) معرفة جليةً (كما يعرفون أبناءَهم) لا يشتبه عليهم أبناؤهم وأبناءُ غيرهم، وجاز الإضمار، وإن لم يجز له ذكر؛ لأنّ الكلام يدل عليه، ومثل هذا الإضمار فيه تفخيم وإيذانٌ بأنّه لشهرته معلوم بغير إعلام[1]، وقيل: الضمير للعلم، أو للقرآن، أو لتحويل القبلة[2].

بيّن الطبرسي إحالة الضمير المنصوب بإرجاعه على غير مذكور؛ لأنّه مفهوم من الخطاب، ثم بيّن ثلاثة آراء أُخرى لهذه الإحالة وهي مذكورة في الآيات السابقة[3]، فعودهُ على العلم من قوله تعالى: ﴿ مِّنۢ بَعۡدِ مَا جَآءَكَ مِنَ ٱلۡعِلۡمِ إِنَّكَ إِذٗا لَّمِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ [البقرة/١٤٥]، وعودهُ على القبلة لما ذكر في الآيات السابقة من كلام يخص القبلة من قوله تعالى: ﴿ وَمَا

---

(١) ينظر تفسير جوامع الجامع/ ١/١٦٣.

(٢) ينظر تفسير جوامع الجامع: ١/١٦٣، ومجمع البيان: ١/٢٢٩.

(٣) ينظر أنفسها.

جَعَلْنَا ٱلْقِبْلَةَ ٱلَّتِي كُنتَ عَلَيْهَآ ﴾ [البقرة/١٤٣]، وأما عودهُ على القرآن فيرجع إلى قوله تعالى: ﴿ وَلَمَّا جَآءَهُمْ كِتَٰبٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ ﴾ [البقرة/٨٩] ويرى أبو حيان الأندلسي أنّ هذا ليس من باب الإضمار قبل الذكر، بل هذا من باب الالتفات؛ لأنه قال تعالى: ﴿ قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي ٱلسَّمَآءِ ۖ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَىٰهَا ۚ فَوَلِّ وَجْهَكَ ﴾ [البقرة/١٤٤]، ثم قال: ﴿ وَلَئِنْ أَتَيْتَ ٱلَّذِينَ ﴾ [البقرة/ ١٤٥] إلى آخر الآية، فهذه كلها ضمائر خطاب لرسول الله (7)، ثم التفت عن ضمير الخطاب إلى ضمير الغيبة، وحكمه هذا الالتفات أنّه لما فرغ من الإقبال عليه بالخطاب أقبل على الناس فقال: ﴿ ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ﴾ [البقرة/١٤٦] واخترناهم لتحمل العلم والوحي يعرفون هذا الذي خاطبناهُ في الآي السابقة وأمرناهُ ونهيناهُ، لا يشكون في معرفته، ولا في صدق أخباره بما كلفناهُ من التكاليف منها نسخ بيت المقدس بالكعبة لما في كتابهم من ذكره ونعته والنص عليه يجدونه مكتوبًا عندهم في التوراة والإنجيل، فقد اتضح بما ذكرناهُ أنّه ليس من باب الإضمار قبل الذكر[١].

٢. الالتفات هو: إنصراف المتكلم عن المخاطبة إلى الإخبار، وعن الإخبار إلى المخاطبة[٢]، أو هو الرجوع من الغيبة إلى الخطاب للتفنن في الكلام والانتقال من أُسلوبٍ إلى أُسلوب تطرية لنشاط السامع، وإيقاظًا

---

(١) ينظر البحر: ١/٤٣٥.

(٢) ينظر معجم البلاغة العربية: ٦٢٦.

للإصغاء إليه(١)، أو هو التعبير عن معنىً بطريق من الطرائق الثلاثة أعني: التكلم والخطاب والغيبة، بعد التعبير عنه بطريق آخر منها(٢)، ويعرفه العلامة الطبرسي بقوله: هو العدول من الغيبة إلى الخطاب، ومن الخطاب إلى الغيبة، ومن الغيبة إلى التكلم، كقوله سبحانه: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمۡ فِي ٱلۡفُلۡكِ وَجَرَيۡنَ بِهِم ﴾ [يونس/٢٢]، وقوله: ﴿ وَٱللَّهُ ٱلَّذِيٓ أَرۡسَلَ ٱلرِّيَٰحَ فَتُثِيرُ سَحَابٗا فَسُقۡنَٰهُ ﴾ [فاكر/٩]، تحدث الطبرسي في مواضع كثيرة عن ظاهرة الالتفات في تفسيره، قال تعالى: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذۡنِ ٱللَّهِۚ وَلَوۡ أَنَّهُمۡ إِذ ظَّلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ جَآءُوكَ فَٱسۡتَغۡفَرُواْ ٱللَّهَ وَٱسۡتَغۡفَرَ لَهُمُ ٱلرَّسُولُ لَوَجَدُواْ ٱللَّهَ تَوَّابٗا رَّحِيمٗا ﴾ [النساء/٦٤]، إذ قال: (جاؤوك) تائبين مما ارتكبوهُ (فاستغفروا الله) من ذلك بالإخلاص، (واستغفر لهمُ الرسول)، ولم يقل: واستغفرت لهم، لكنّه عدل عنه إلى طريق الالتفات تفخيماً لشأن الرسول (ص) وتعظيماً لاستغفاره على أنّ شفاعة من اسمه الرسول من الله بمكان(٣).

٣. قال تعالى: ﴿ وَيَٰقَوۡمِ لَآ أَسۡـَٔلُكُمۡ عَلَيۡهِ مَالًاۖ إِنۡ أَجۡرِيَ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِۚ وَمَآ أَنَا۠ بِطَارِدِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْۚ إِنَّهُم مُّلَٰقُواْ رَبِّهِمۡ وَلَٰكِنِّيٓ أَرَىٰكُمۡ قَوۡمٗا تَجۡهَلُونَ ﴾ [هود/٢٩]، ذكر أن الضمير في (عليه) يرجع إلى قوله: ﴿ إِنِّي

(١) ينظر معجم البلاغة العربية: ٦٢٩، والكشاف: ١/٥٦، ومفتاح العلوم: ٢٩٦.

(٢) ينظر أنوار الربيع: ١/٣٦٢.

(٣) ينظر تفسير جوامع الجامع: ١/٥٦، والكشاف: ١/٥٦.

لَكُمْ نَذِيرٌ مُّبِينٌ ﴾[1] [هود/٢٥].

٤. قال تعالى: ﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَـٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ ﴾ [القدر/١]، ذكر الطبرسي أنّ الضمير في (أنزلناه) يعود على القرآن، وبيّن أنّ الله عظم القرآن هنا من ثلاثة أوجه: وهو إسنادُ إنزاله إليه، والإتيان بضمير دون اسمه الظاهر شهادة له بالنباهة، والرفع من قدر الوقت الذي أنزل فيه وهو ليلة القدر[2].

٥. قال تعالى: ﴿ لَقَدْ كَانَ فِى قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِّأُو۟لِى ٱلْأَلْبَـٰبِ ۗ مَا كَانَ حَدِيثًا يُفْتَرَىٰ وَلَـٰكِن تَصْدِيقَ ٱلَّذِى بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ كُلِّ شَىْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴾ [يوسف/١١١]، بيّن الطبرسي أن الضمير في قوله (قصصهم) راجعٌ إلى يوسف وإخوانه، وذكر أنّ الضمير في قوله (كان) المستتر يعود على القرآن إذ هذه القصة عبرة للعقلاء، فإنّ نبينا (ص) لم يقرأ كتابًا ولا سمع حديثًا ولا خالط أهله ثمَّ حدثهم به في حُسنِ نظمه ومعانيه بحيث لم يُردّ عليه أحدٌ من ذلك شيئًا، وفيه أوضح برهان على صحة نبوته (ما كان) القرآن (حديثًا يفترى) أي يختلق (ولكن) كان (تصديق الذي بين يديه) أي: قبله من الكُتب السماوية[3].

إنّ عود الضمير على يوسف وإخوته هو المختار عند الطبرسيّ بعوده على كل ما في سورة يوسف من أمرهم، فالضمير في قوله (قصصهم) يعود على

(١) ينظر تفسير جوامع الجامع: ١٦٢/٢.

(٢) ينظر نفسه: ٨١٨/٣.

(٣) ينظر تفسير جوامع الجامع: ٢٤٥/٢، ومجمع البيان: ٢٧١/٥، وتفسير البيضاوي: ٤٩٩/١.

قوله: ﴿ لَّقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِۦٓ ءَايَٰتٌ لِّلسَّآئِلِينَ ﴾ [يوسف/٧]، وعود الضمير في (كان) على قوله: ﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ [يوسف/٢]، هذا الظاهر المرجح في عود الضميرين عندهُ.

إنّ هذا الأمر يدل على اختلاف في الضمير من (قصصهم) والضمير من (كان)، فالأول فيه ثلاثة أقوال هي:

١. أنّه عائد على الرسل من قوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا ٱسْتَيْـَٔسَ ٱلرُّسُلُ ﴾ [يوسف/١١٠].

٢. انّه عائد على يوسف وإخوته.

٣. أنّه عائد عليهما(١).

واما اسم كان المضمر ففيه قولان هما:

١. أنّه يعود على القصص.

٢. أنّه يعود على القرآن(٢).

والسبب في عود اسم كان أنّه تقدم في أول السورة قوله تعالى: ﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ [يوسف/٢]، وقوله تعالى: ﴿ نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ ٱلْقَصَصِ ﴾ [يوسف/٣]، فلذلك احتمل أن يعود على

---

(١) ينظر البحر: ٣٥٦/٥.

(٢) ينظر البحر: ٣٥٦/٥.

القرآن أو على القصص[١]، لذا رأى الطبرسيّ أن في (قصصهم) يعود الضمير على يوسف وإخوته، لأنّ الضمير في كان يدل على إثبات عوده عليهم، بعوده على أول السورة.

ب. أسماء الإشارة.

الإشارة هي الإيماء إلى حاضر بجارحة، أو ما يقوم مقام الجارحة، فيتعرف بذلك، فتعريف الإشارة أن تخصص للمخاطب شخصًا يعرفه بحاسة البصر، وسائر المعارف، هو أن تختص شخصًا يعرفه المخاطب بقلبه، فلذلك قال النحويون: إنّ أسماء الإشارة تتعرف بشيئين: بالعين والقلب[٢].

اسم الإشارة: هو اسم مظهرٌ دلّ بإيماء (أي إشارة) على اسم حاضر، أو منزل منزلتهُ[٣]، أو هو الموضوع لمعيَّن في حال الإشارة، فالموضوع لمعيَّن جنس يشمل المعارف، وفي حال الإشارة فصل يخرج سائر المعارف، ويخص اسم الإشارة[٤].

والأصل في أسماء الإشارة أن يشار بها إلى الأشياء المشاهدة المحسوسة قريبة، أو بعيدة، نحو: هذا الفتى أكبر من هذا، فإن أُشير بها إلى محسوس غير مشاهد، نحو: ﴿ وَتِلْكَ ٱلْجَنَّةُ ٱلَّتِيٓ أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ [الزخرف/ ٧٢]، فلتصييره كالمشاهد، وكذلك إذا أُشير بها إلى ما يستحيل

(١) ينظر البحر: ٥/٣٥٦.

(٢) ينظر شرح المفصل: ٢/ ٨٣.

(٣) ينظر شرح الحدود النحوية: ١١٧.

(٤) ينظر التذييل: ٣/١٨١.

إحساسه أو مشاهدته نحو: ﴿ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ ﴾[يونس/٣]، و: ﴿ ذَٰلِكُمَا مِمَّا عَلَّمَنِي رَبِّيٓ ﴾[يوسف/٣٧]، فاستعماله هنا مجاز لتنزيله منزلة المحسوس والمشاهدة(١).

وفي المشار إليه اختلاف فمنهم مَن يذهب إلى وجود مرتبتين، ومنهم مَن يرى أنّه ثلاث مراتب(٢)، يقول ابن مالك: للنحويين في أسماء الإشارة مذهبان:

أحدهما: أنّ لها مرتبتين، قريبة وبعيدة كالمنادى.

الثاني: أن لها ثلاث مراتب، قريبة، وبعيدة، ومتوسطة، وهذا المشهور(٣).

ويردّ أبو حيان الأندلسي على ما ذكره ابن مالك من كون المشار إليه شبيهًا بالمنادى، وأيُّ شبهٍ بينهما؟ المشار إليه ليس مقبلًا عليه بالخطاب، بل المقبل عليه بالخطاب هو غيرهُ، وهو اسمٌ غائبٌ يُخبرُ عنه إخبار الغائب، وأمّا المنادى فهو المقبل عليه بالخطاب فتقول: يا زيدُ لقد صنعت كذا(٤).

تُعد الإحالة بأسماء الإشارة من الظواهر الشكلية المهمة في ربط النص، فلها أثر بارز في ربط أركان القول والجمل بعضها مع بعض مما يجعلها عناصر مهمة من عناصر سبك النص وحبكه؛ إذ يأتي المشار إليه في كلام سابق قبل

---

(١) ينظر شرح الرضي: ٢/٤٧٢، ومعاني النحو: ١/٨٢.

(٢) ينظر المحصول: ٢/٨٢٥.

(٣) ينظر شرح التسهيل: ١/٢٣٩.

(٤) ينظر التذييل: ٢/١١١.

التلفظ باسم الإشارة فتكون الإشارة إلى شيء موجود، أو حاصل في الذهن قبل التلفظ بالمشار إليه[١].

يُصنِفُ هاليداي ورقية الإحالة الإشارية على عدة أنواع منها:

١. الظرفية وهي على قسمين الظرفية الزمانية (الآن، غدًا، ...)، والظرفية المكانية (هنا، هناك، ...).

٢. الحياد (the) وتتمثل بأداة التعريف عندنا، وجعلناها في الإحالة الحرفية وسيأتي الحديث عنها في موضعها.

٣. الانتقاء: (هذا، هؤلاء، ...).

٤. القرب (هذا، هذه، ...).

٥. البعد (ذاك، تلك)[٢].

إن هذا التصنيف جمع بين ما وضع للإشارة في الدرس النحوي، وبين ما لم يوضع كالزمانية والحياد.

إن الإحالة بأسماء الإشارة تقوم بالربط القبلي والبعدي، وإذا كانت أسماء الإشارة بشتى أصنافها محيلة إحالة قبلية، بمعنى أنّها تربط جزءًا لاحقًا بجزء سابق ومن ثم تساهم في سبك النص، فإنّ اسم الإشارة المفرد يتميز بها يسميه المؤلفان الإحالة الموسعة، أي إمكانية الإحالة إلى جملة بأكملها، أو متتالية من

---

(١) ينظر نحو النص (زنيد): ١١٩.

(٢) ينظر لسانيات النص (الخطابي): ١٩، وأصول تحليل الخطاب: ١/١٢٨.

الجمل[١].

إنّ اسم الإشارة كان له أثرٌ بارزٌ عند العلامة الطبرسي فهو يوضّح ما يشير ويحيل عليه في تفسيره للنص القرآني ومن هذه الإحالة ما يأتي:

١. قال تعالى: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا وَمَسَٰكِنَ طَيِّبَةً فِى جَنَّٰتِ عَدْنٍ وَرِضْوَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ أَكْبَرُ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ﴾ [التوبة/٧٢]، يبيّن الطبرسيّ أنّ (ذلك) إشارة إلى ما وعد الله، أو إلى الرضوان، يبين أنّ الوعد، غير الرضوان، فالوعد هو جنات عدنٍ، والرضوان (أكبر) من ذلك كله، إذ ينص على معنى عدن بقوله: عن النبي (ص): «عدنٌ: دارُ الله لم ترها عينٌ ولم تخطر على قلبِ بشرٍ، لا يسكنها غير ثلاثة: النبيون والصديقون والشهداء، يقول اللهُ عز وجل: طوبى لمن دخلك»[٢]، ثم بيّن الرضوان بقوله: ﴿وَرِضْوَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ أَكْبَرُ﴾ [التوبة/٧٢] أي: وشيءٌ من رضوان الله ﴿أَكْبَرُ﴾ [التوبة/٧٢] من ذلك كله؛ لأنّ رضاهُ سبب كلِّ سعادة وموجب كل فوز، وبه ينال تعظيمهُ وكرامتهُ، والكرامة أكبر أصناف الثواب[٣].

٢. قال تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ لَن يَدْخُلَ ٱلْجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ قُلْ هَاتُوا۟ بُرْهَٰنَكُمْ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾

(١) ينظر لسانيات النص (خطابي): ١٩.

(٢) ينظر تفسير الطبري: ٦/٤١٦، ح (١٦٩٥٨).

(٣) ينظر تفسير جوامع الجامع: ٢/٨٠، ومجمع البيان: ٥/٥٠.

[البقرة/١١١]، وضّح الطبرسي أن قوله: (تلك أمانيهم) إشارة إلى أمنيتهم أن لا ينزَّل على المؤمنين خير من ربهم، وأمنيتهم أن يردُّوهم كفارًا، وأمنيتهم أن لا يدخل الجنة غيرُهم، أي: تلك الأماني الكاذبة أمانيهم[1].

أشار بإحالة اسم الإشارة إلى ثلاثة نصوص تبدأ من قوله تعالى: ﴿ مَّا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَـٰبِ وَلَا ٱلْمُشْرِكِينَ أَن يُنَزَّلَ عَلَيْكُم مِّنْ خَيْرٍ مِّن رَّبِّكُمْ ﴾ [البقرة/١٠٥]، وقوله تعالى: ﴿ لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّنۢ بَعْدِ إِيمَـٰنِكُمْ كُفَّارًا ﴾ [البقرة/١٠٩]، وقوله تعالى: ﴿ لَن يَدْخُلَ ٱلْجَنَّةَ ﴾ [البقرة/١١١]، إذ أدى اسم الإشارة إلى الربط بين النصوص السابقة ليربطها باللاحقة.

٣. قال تعالى:﴿ ٱلَّذِينَ يَذْكُرُونَ ٱللَّهَ قِيَـٰمًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِى خَلْقِ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَـٰذَا بَـٰطِلًا سُبْحَـٰنَكَ فَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ ﴾ [آل عمران/١٩١] ذكر أنّ اسم الإشارة (هذا) إشارة إلى الخلق بمعنى المخلوق كأنّه قال: ويتفكرون في مخلوق السماوات والأرض، أي: فيما بينهما، ويجوز أن يكون إشارة إلى السماوات والأرض لأنّهما في معنى المخلوق[2].

ج. الإحالة بالتشبيه والمقارنة:

هي نوعٌ من الإحالة يتم باستعمال عناصر عامة مثل: التطابق، والتشابه

---

(١) ينظر تفسير جوامع الجامع:١/ ١٤٠.

(٢) ينظر تفسير جوامع الجامع: ١/ ٣٦١، والبحر: ٣/ ١٣٩.

والاختلاف، أو عناصر خاصة مثل: الكمية والكيفية، فهي من منظور السبك لا تختلف عن الضمائر وأسماء الإشارة في كونها نصية[١].

صنف هاليداي ورقية المقارنة صنفين: عامة (إشارية) وخاصة (غير إشارية)، وذكر أن التشابه أو المماثلة خاصية إحالية فالشيء الواحد لا يمكن أن يكونَ (مثل) فقط بل يجب أن يكونَ مثل شيء آخر لذا فإنَّ المقارنة ضربٌ من الإحالة إلى جانب الإشارة والإضمار، ويكون ذات إحالة مقالية قبلية وبعدية فتسهم في سبك النص، كما تكون ذات إحالة مقامية فلا تسهم فيه، وتصنف عندهما إلى إتحاد الهوية (نفسه)، أو المشابهة (مثلهُ)، أو الاختلاف (مخالف له)[٢].

ويمثلان للإحالة المقامية عن طريق المقارنة عن كلام أحد الصيادين حين وصف سمكة اصطادها بقوله السمكة أكبر من، ويشير إلى ذراعه مثلًا[٣]، فهذا الربط يتم عن طريق الإشارة المفسرة بالمقام.

يرد د. الشاوش على الإحالة بالمقارنة بقوله: إن ما ذهب إليه الباحثان هو من باب الخلط بين الإحالة من ناحية والتركيب في علاقته من ناحية أُخرى، فما رأياهُ إحالة في حقيقة الأمر من مقتضيات البنية الدلالية للألفاظ والصيغ التي تستعمل في المقارنة والتفضيل، فمفردات (مثل، وشبه) وما جاء من الكلمات على صيغة التفضيل تقتضي دلاليًا، أو قل منطقيًا بنية ثنائية، فلذا

---

(١) ينظر نحو النص (النحاس): ٧٢، والترابط النصي: ١٧٩.

(٢) ينظر أصول تحليل الخطاب: ١/١٢٩، ولسانيات النص (الخطابي): ١٩.

(٣) ينظر أُصول تحليل الخطاب: ١/١٢٩.

لا يجري استعمالها إلا في بنية تركيبية تتوفر فيها تلك الثنائية بوجه من الوجه، فإذا جعلنا هذا الأمر من باب الإحالة، فإن هذا الباب سيفتح ويصعب غلقه لأننا سندخل الكثير من الموضوعات التي تعتمد على عنصرين فيه، وبذلك فهي تبتلع جميع مقتضيات الدلالة والإعراب، أضف إلى ذلك أن ظاهرة المقارنة هي أقرب إلى ظاهرة السمات الدلالية منها إلى المبهمات أو العناصر الإحالية، وعليه فالإطار الأنسب لتناول هذه الظاهرة هو أن ندرسها ضمن بابي الإضمار والحذف، بدل الرجوع إلى تفسيرين (حذف تارة، ومقارنة تارة)[١].

إنّ هذا الذي ذكرهُ فعلًا أغنى عند علمائنا من ذكر المقارنة فاعتمدوا على ذكر الإحالة بالضمائر والإشارة، أو ذكر الحذف، هذا مع المقارنة، وأما مع التشبيه فلا، لأنّ هذه الظاهرة كثيرة وقائمة في الدرس البلاغي والتفسيري، والمفسرون يشيرون إليها كثيرًا وعلاقتها بما قبلها أو بعدها وهذه الظاهرة تدل على معنى، وحق المعاني أن توضع لها حروف، فوضعوا لها حرفين هما (الكاف، وكأنّ)، مع وجود الأفعال التي تدل على التشبيه والتمثيل، لذا سأتناول ذلك في باب الإحالة بالحرف.

أشار الطبرسي إلى مواضع كثيرة من المقارنة لكن لم يشر إلى أنّ هذه مقارنة، بل ذكرها على سبيل المقابلة بين النصوص والربط بينها من ذلك ما يأتي:

---

(١) ينظر أُصول تحليل الخطاب: ١/ ١٣٠.

١. قال تعالى: ﴿ وَوُفِّيَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ وَهُوَ أَعْلَمُ بِمَا يَفْعَلُونَ ﴿٧٠﴾ وَسِيقَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِلَىٰ جَهَنَّمَ زُمَرًا ۖ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا فُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَآ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنكُمْ يَتْلُونَ عَلَيْكُمْ ءَايَٰتِ رَبِّكُمْ وَيُنذِرُونَكُمْ لِقَآءَ يَوْمِكُمْ هَٰذَا ۚ قَالُواْ بَلَىٰ وَلَٰكِنْ حَقَّتْ كَلِمَةُ ٱلْعَذَابِ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿٧١﴾ قِيلَ ٱدْخُلُوٓاْ أَبْوَٰبَ جَهَنَّمَ خَٰلِدِينَ فِيهَا ۖ فَبِئْسَ مَثْوَى ٱلْمُتَكَبِّرِينَ ﴿٧٢﴾ وَسِيقَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْاْ رَبَّهُمْ إِلَى ٱلْجَنَّةِ زُمَرًا ۖ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلَٰمٌ عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ فَٱدْخُلُوهَا خَٰلِدِينَ ﴾ [الزمر/ ٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٣] وضّح الطبرسي المقارنة بين سوق أهل النار، وسوق أهل الجنة، إذ قال: سوق أهل النار طردهم إليها بعنف وإهانة، والمراد من سوق أهل الجنة سوق مراكبهم وحثُّها سراعًا بهم إلى منزل الكرامة والرضوان، وقيل إن أبوابَ جهنّم لا تفتح إلا عند دخول أهلها فيها، وأما أبواب الجنة فيُقدّمُ فتحها بدليل: ﴿ مُّفَتَّحَةً لَّهُمُ ٱلْأَبْوَٰبُ ﴾[1].

بيّن الطبرسيّ الموازنة والمقارنة عن طريق المقابلة بين سوق أهل النار وسوق أهل الجنة، وهذا الأمر يربط بين أجزاء النص فذكر أهل النار وما يكون معهم، يفرض ذكر أهل الجنة، وهذا ما أُسميه المقابلة النصية التي تحدث بالمقابلة بين نصين ذكر الأول يطلب ذكر الثاني، وهذا نوع من المقارنة.

---

(١) ينظر تفسير جوامع الجامع: ٣/ ٢٣٠.

ويؤكد هذا المعنى الطبرسي في تفسيره (مجمع البيان) إذ يقول: وإنّما ذكر السوق على وجه المقابلة لسوق الكافرين إلى جهنم[١].

٢. قال تعالى: ﴿ وَإِذَا حُيِّيتُم بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا ۗ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ حَسِيبًا ﴾ [النساء/٨٦]، ذكر الطبرسي في بيان المقارنة بالتفضيل بكلمة (أحسن)، أنّ الله أمر بردِّ السلام على المسلم (بأحسنَ ممّا سلم وهو أن يقولَ: وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته، أوردوها) أو أجيبوها بمثلها[٢]، بيّن أن التفضيل هنا لبيان نوع الرد للتحية من طريق عود الضمير إليها المفهوم من بيانه، الظاهر هنا أنّ الربط تم بالإحالة لا بالمقارنة مع فائدتها.

٣. قال تعالى: ﴿ لَّا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا آبَاءَهُمْ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ ۚ أُولَٰئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ وَأَيَّدَهُم بِرُوحٍ مِّنْهُ ۖ وَيُدْخِلُهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا ۚ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ ۚ أُولَٰئِكَ حِزْبُ اللَّهِ ۚ أَلَا إِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾ [المجادلة/٢٢]، بيّن العلامة قوله تعالى: ﴿ أُولَٰئِكَ حِزْبُ اللَّهِ ﴾ [المجادلة/٢٢] قابل به قوله تعالى: ﴿ أُولَٰئِكَ حِزْبُ الشَّيْطَانِ ﴾

---

(١) ينظر مجمع البيان: ٨/ ٥١٠.

(٢) ينظر تفسير جوامع الجامع: ١/ ٤٢٤.

[المجادلة/١٩]، إذ لا شيء أدخل في الإخلاص من موالاة أولياء الله ومعاداة أعداء الله، بل هو الإخلاص بعينه[١].

د. الإحالة بالأسماء الموصولة:

لم يذكر مَن صنف في نحو النص أو (لسانيات النص، أو علم لغة النص، ..)، الاسم الموصول في موضوع الإحالة، إنّما اقتصر على الضمير واسم الإشارة في الترابط النصي إلا ما وجدته عند د. صلاح حسنين، إذ ذكر الكنائيات وجعلها في ثلاثة:

الضمير، واسم الإشارة، والاسم الموصول[٢].

أرى أن الاسم الموصول تكون له إحالة في النص مقالية ومقامية، وقبل أن أذكر ما يثبت ذلك لابد من تعريفه.

الاسم الموصول هو: ما افتقر أبدًا إلى عائد أو خلَفِهِ، وجملة صريحة أو مؤولة[٣]، أو هو ما لا يتم بنفسه ويفتقر إلى كلام بعدهُ تصله به ليتم اسمًا، فإذا تم بعدهُ كان حكمه حكم سائر الأسماء التامة[٤]، أو هو ما لا يتم جزءًا إلا بصلة وعائد[٥].

تعد الموصولات ضربًا من المبهمات، وإنّما كانت مبهمة لوقوعها على

---

(١) ينظر نفسه: ٣/٤٢٤.

(٢) ينظر الدلالة والنحو: ٢٤٩.

(٣) ينظر حدود النحو: ٨٣، وشرح الحدود النحوية: ١١٨.

(٤) ينظر شرح المفصل: ٢/١٠١.

(٥) ينظر شرح الرضي: ٣/٥.

كلِّ شيء من حيوان وجمادٍ وغيرهما، كوقوع هذا وهؤلاء ونحوهما من أسماء الإشارة على كلِّ شيء[١]، ومنهم من يرى أنها سميت مبهمة لأنّها لم توضع بأصالةِ الوضع لمسمّى معينٍ، لا تفارقه[٢].

والاسم الموصول يحتاج إلى صلة وعائد؛ لأنّ وضع الموصول على أن يطلقهُ المتكلم على ما يعتقد أنّ المخاطب يعرفه بكونه محكومًا عليه بحكم معلوم الحصول له، فالموصولات معارف وضعًا وذلك لما قلنا إن وضعها على أن يطلقها المتكلم على المعلوم عند المخاطب وهذه خاصة المعارف[٣].

الاسم الموصول له أثرٌ ظاهرٌ في عملية الربط عن طريق إحالته على مذكور أو على مقدر معلوم لدى المخاطب، وقد ورد ذكرهُ كثيرًا في كلام العلامة الطبرسي، منها ما يأتي:

١. قال تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَتْلُونَهُۥ حَقَّ تِلَاوَتِهِۦٓ أُو۟لَٰٓئِكَ يُؤْمِنُونَ بِهِۦ ۗ وَمَن يَكْفُرْ بِهِۦ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْخَٰسِرُونَ ﴾ [البقرة/١٢١]، يقول الطبرسي: (الذين) آمنوا من جملة أهل الكتاب[٤]، أي إنّ (الذين) تحيل على أهل الكتاب الذين مر ذكرهم في الآيات السابقة من أية ﴿ مَّا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ ﴾ [البقرة/١٠٥].

---

(١) ينظر شرح المفصل: ١٠٢/٢.

(٢) ينظر المحصول: ٨٢٥/٢.

(٣) ينظر شرح الرضي: ٩/٣.

(٤) ينظر تفسير جوامع الجامع: ١٤٥/١.

٢. قال تعالى: ﴿ قُل لِّلَّذِينَ كَفَرُوا۟ سَتُغْلَبُونَ وَتُحْشَرُونَ إِلَىٰ جَهَنَّمَ ۚ وَبِئْسَ ٱلْمِهَادُ ﴾ [آل عمران/١٢]، بيّن الطبرسي أنّ (الذين) فيها إحالة مقامية وذلك عن طريق بيان الخلاف في توجيه لفظ (الذين) على مَن يعود، إذ يقول: (الذين كفروا)، قيل: هم اليهود جمعهم رسول الله (ص) بعد وقعة بدرٍ في سوق قينقاع، وقيل: أنّ المراد بـ(الذين كفروا) مشركو مكة[1].

٣. قال تعالى: ﴿ قُل لِّمَن مَّا فِى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ قُل لِّلَّهِ ۚ كَتَبَ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ ۚ لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ ۚ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ [الأنعام/١٢]، وضّح الطبرسي إحالة اسم الموصول (الذين) بقوله: قيل: هو بدلٌ من (كم) في (ليجمعنكم)، وعلى هذا فلا يجوز الوقف على قوله تعالى: ﴿ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾ [الأنعام/١٢]، ثم قال: والصواب الوقف والابتداء بـ﴿ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓا۟ ﴾ [الأنعام/١٢]، وخبرهُ ﴿ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾[الأنعام/١٢]، والمعنى: الذين خسروا أنفسهم لاختيارهم الكفرَ فهم لا يُصدِّقون بالحق[2].

إنّ إحالة الاسم الموصول حددت تمام المعنى وعدمه، فالذي يجعل الاسم الموصول مبتدأ وما بعدهُ خبر يقف على قوله: (لا ريب فيه) ويجعل الجملة كلها وصفًا لما قبلها، والذي يجعل (الذين) بدلًا من (كم) أو بدلًا أو

(١) نظر نفسه: ١/٢٦٧.

(٢) ينظر نفسه: ١/٥٥٦.

صفة من ﴿ ٱلْمُكَذِّبِينَ ﴾ يجعل الوقف على (لاريب فيه) غير تام[١].

٤. قال تعالى: ﴿ وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ ۝ ٱلَّذِى جَمَعَ مَالًا وَعَدَّدَهُۥ ﴾ [الهمزة/١،٢]، وضّح الطبرسي موضع إحالة (الذي) بقوله: (الذي) بدلٌ من (كل)، أو نُصِبَ على الذم[٢]، وبيّن قبل بيان حال (الذي) للمراد من (الهمزة واللمزة) بقوله: الهمزُ الكسر الذي يكسر أعراض الناس بالغضّ منهم واغتيابهم، واللمز الطعنُ فيهم، وهذا وعيدٌ من الله لكل مغتابٍ مشاءٍ بالنميمة مفرّقٍ[٣].

فإحالة اسم الموصول وربطها بين آيات السور واضحة وجلية، وقد بينا ذلك بما قدمناهُ من نصوص ظهر فيها الاسم الموصول وأثرهُ في الربط.

---

(١) ينظر منار الهدى: ٢٦٦.

(٢) ينظر تفسير جوامع الجامع: ٣/ ٨٤٠.

(٣) ينظر نفسه.

المبحث الثاني

الاستبدال

الاستبدال مأخوذ مِن الجذر اللغوي الثلاثي (ب، د، ل)، أي مِن لفظ (بدل) وتعني هذهِ الكلمة مع زيادتها مطلقًا، أي (الإبدال، والتبديل، والتبدّل، والاستبدال) جعل شيء مكان آخر وهو أعمُّ مِن العوض، فإنّ العوض هو أن يصيرَ لك الثاني بإعطاء الأول، والتبديل قد يقال للتغير مطلقًا وإن لم يأت ببدله[1].

واستعملت مِن هذه الكلمة في الدرس التراثي ثلاثة مصطلحات هي:

١. البدل في الدرس الصوتي.

٢. الإبدال في الدرس الصرفي.

٣. البدل في الدرس النحوي.

فأما البدل في الدرس الصوتي، فيراد منه ما ذكرهُ علماء التجويد في المد الذي سببه الهمز، فذكروا أنّه إذا اجتمعت همزتان الأولى متحركة بالفتح، أو الضم، أو الكسر، والثانية ساكنة، فإنّ الثانية ستبدل إلى حرف مد مِن جنس حركة الهمزة التي قبلها فإذا كانت مفتوحة أصبحت الفًا، واذا كانت مضمومة أصبحت واوًا، وإذا كانت مكسورة أصبحت ياءً، نحو (آدم، وأوتوا، وإيمان)[2].

---

(١) ينظر المفردات: ٤٤، والمصباح: ٣٩.

(٢) ينظر الاتقان في تجويد القرآن: ٢٠٥، والكافي لإحكا... ــد: ١٠٨

أما الإبدال في الدرس الصرفي فيراد منه: جعل حرفٍ مكان حرفٍ غيره[١].

وأما البدل في الدرس النحوي فيراد به: تابعٌ قُصِد بذكره بيان المتبوع على وجه التمهيد والتوطئة،[٢] أو هو التابع المقصود بالحكم بلا واسطة.[٣]

وأما الاستبدال فلم يستعمل عندهم كمصطلح تندرج تحته مفاهيم معينة تحدهُ عن غيره، ولكن استعملت بدلالتها على معنى التغيير، قال تعالى: ﴿ يَوْمَ تُبَدَّلُ ٱلْأَرْضُ غَيْرَ ٱلْأَرْضِ وَٱلسَّمَـٰوَٰتُ ۖ وَبَرَزُوا۟ لِلَّهِ ٱلْوَٰحِدِ ٱلْقَهَّارِ ﴾ [ابراهيم/٤٨]، يبيّن الطبرسيّ الآية بقوله: يوم تبدل هذه الارض التي تعرفونها أرضًا أخرى غيرها وكذلك (السموات)، والتبديل: التغيير وقد يكون في الذوات كقولك: بدّلتُ الدراهم دنانير، ومنه قوله تعالى: ﴿ بَدَّلْنَـٰهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا ﴾ [النساء/٥٦]، وقد يكون في الأوصاف كقولك: بدلت الحلقة خاتمًا[٤].

ويراد مِن الاستبدال (substitution) في نحو النص، هو عملية تتم داخل النص، إنّه تعويض عنصر في النص بعنصر آخر[٥]، وعادة ما يكون

---

(١) ينظر شرح الشافية: ١٩٧/٣، وشرح التصريح: ٦٨٩/٢، والصرف الواضح: ٣١٨.

(٢) ينظر المحصول: ٩٠٠/٢.

(٣) ينظر شرح شذور الذهب: ٤٣٩.

(٤) ينظر تفسير جوامع الجوامع: ٢٩١/٢

(٥) ينظر لسانيات النص (خطابي): ١٩.

العنصر المستبدل سابقًا على العنصر المستبدل منه[١].

ويعد الاستبدال أحد عناصر السبك بين أجزاء النص الواحد،[٢] وخلافه عن الإحالة كونه علاقة تتم في المستوى النحوي – المعجمي بين كلمات أو عبارات، في حين الإحالة علاقة معنوية تقع في المستوى الدلالي، والاستبدال وسيلة أساسية تعتمد في سبك النص، أي عملية داخل النص ومعظم الاستبدال يكونُ قبليًا، أي علاقة عنصر متأخر مع عنصر متقدم، وهذه العلاقة الاستبدالية لا تقوم على التطابق إنّما على التقابل والخلاف[٣]، ويساهم الاستبدال على سبك النص عن طريق العلاقة القبلية بين المستبدِل والمستبدَل فيحدث هذا الأمر استمرارية التعالق داخل النص[٤].

إن هذه الفكرة التفريقية ذكرها هاليداي ورقية[٥]، ولم يرتضِ د. الشاوش هذا التفريق بين الإحالة والاستبدال، إذ قال: ونلاحظ بشأن البناء التصنيفي الذي قدّم فيه (هاليداي ورقية الإحالة والاستبدال أنّه متكلف مفتعل، فقد فصلا حيث لا موجب للفصل، فالإحالة وإن كانت ظاهرة تتعلق بالدلالة فإن لها عمادًا لغويًا أي صيغًا لغوية خاصة تتحقق بها (الضمائر، وأسماء الإشارة، والمقارنة التي عُدّت خطًا مِن الإحالة)، والاستبدال وإن كان ظاهرة تتعلق بالنحو والوحدات المعجمية فهي محكومة بقواعد دلالية معنوية،

---

(١) ينظر إشكالات النص: ٣٥٤.

(٢) ينظر السبك: ٩٦.

(٣) ينظر لسانيات النص (خطابي): ٢١.

(٤) ينظر نفسه.

(٥) ينظر لسانيات النص (خطابي): ١٩، والسبك: ٩٦

وبالنتيجة يصبح التمييز بينهما اعتمادًا على كون الأولى نحوية، وكون الثانية دلالية معنوية تصنيفًا فاسدًا[١].

وأرى أن الاستبدال يراد به التغيير عن طريق العنصرين السابق واللاحق، والإحالة يراد بها تعويض عنصر بعنصر آخر يراد منه العنصر نفسه، لذا فتعريف الاستبدال بعبارة تعويض خطأ، إنما الأصح أن نقول تغيير عنصر في النص بعنصر آخر. إن الاستبدال الذي مجاله الاستعمال لا التقدير، لا يسمح بالجمع بين المستبدل والمستبدل منه معًا في موقع واحد، كما لا يسمح بحذفهما معًا، والغاية منه إما الإيجاز والاختصار، وإما الاتساع والتجوز، وإمّا التفصيل زيادة في البيان[٢].

قسم هاليداي ورقية الاستبدال حسب وظائفه التركيبية على ثلاثة أقسام:

١. الاستبدال الاسمي.

٢. الاستبدال الفعلي[*].

٣. الاستبدال القولي[٣].

١. الاستبدال الاسمي:

يراد مِن الاستبدال الاسمي: مجموعة المقولات الاسمية التي يمكن أن

---

(١) ينظر أُصول تحليل الخطاب: ١/١٣٢.

(٢) ينظر نحو النص (زنيد): ١٢٢.

(*) ستبحث في الاستبدال الفعلي الفصل الثالث.

(٣) ينظر لسانيات النص (خطابي): ٢٠، ولسانيات النص (قياس): ٢٩، وإشكالات النص: ٣٥٤، وعلم اللغة النص (عزة): ١١٤.

تحل محل الاسم مؤدية وظيفته التركيبية.[1] يتحقق الاستبدال الاسمي عن طريق كلمات هي: (آخر، آخرين، نفس، واحد، واحدة، ذات .... الخ)[2].

أشار العلامة الطبرسي في تفسيره إلى مواطن ورد فيها استبدال اسمي، منها:

١. قال تعالى: ﴿ وَإِذْ قُلْتُمْ يَـٰمُوسَىٰ لَن نَّصْبِرَ عَلَىٰ طَعَامٍ وَٰحِدٍ فَٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُنۢبِتُ ٱلْأَرْضُ مِنۢ بَقْلِهَا وَقِثَّآئِهَا وَفُومِهَا وَعَدَسِهَا وَبَصَلِهَا ۖ قَالَ أَتَسْتَبْدِلُونَ ٱلَّذِى هُوَ أَدْنَىٰ بِٱلَّذِى هُوَ خَيْرٌ ۚ ٱهْبِطُوا۟ مِصْرًا فَإِنَّ لَكُم مَّا سَأَلْتُمْ ﴾ [البقرة / ٦١] يبين الطبرسي أن قوله تعالى: (لن نصبرَ على طعام واحد) أرادوا بالواحد مالا يختلف ولا يتبدل، ولو كان على مائدة الرجل الوان عدة يداوم عليها لا يبدلها جاز أن يقال: لا يأكل فلان إلا طعامًا واحدًا، ويراد بالوحدة نفي التبدل والاختلاف، (فادع لنا ربك يخرج لنا)، أي يظهر لنا ويوجد لنا مِن إنبات الارض مِن الخضر والبقل والفوم أي الحنطة أو الثوم[3]. وضّح في هذا الموضع استبدال الاصناف مِن لفظ واحد، فكلمة واحد استبدلت بالبقل والقثاء والعدس والبصل والثوم، ثم ذكر العلامة كلامًا آخر في هذا النص وهو استبدال في قوله تعالى: ﴿ أَتَسْتَبْدِلُونَ ٱلَّذِى هُوَ أَدْنَىٰ بِٱلَّذِى هُوَ خَيْرٌ ﴾ [البقرة / ٦١]،

---

(١) ينظر نحو النص (زنيد): ١٢٢.

(٢) ينظر نحو النص (قياس): ٢٩، وإشكالات النص: ٣٥٤.

(٣) ينظر تفسير جوامع الجامع: ١/١٠٩، ١١٠.

يبيّن الطبرسي بقوله: هو أقرب منزلةً وأدون مقدارًا،[١] أي تختارون الذي هو اقرب أي أقل قيمة على الذي هو أكثر قيمة وألذ.[٢]

فالاستبدال وقع بين الطعام الواحد والمتعدد مِن الاطعمة، ثم بيّن أن أدنى تخالف خير، فهم استبدلوا ما هو خيرٌ لهم بما هو أدنى.

٢. قال تعالى: ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَىٰ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاءِ مَثْنَىٰ وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ ۖ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً ﴾ [النساء/٣]، ذكر العلامة في بيانها أن هذه الأعداد إن خفتم لا تعدلوا بينها كما خفتم فيما فوقها، أي عدم العدول في القسْم أو النفقة وسائر وجوه التسوية (فواحدة) أي فاختاروا واحدةً وذروا الجمع[٣].

وضّح هنا أن واحدة هي استبدال مكان التعدد.

٣. قال تعالى: ﴿ عَسَىٰ رَبُّهُ إِن طَلَّقَكُنَّ أَن يُبْدِلَهُ أَزْوَاجًا خَيْرًا مِّنكُنَّ مُسْلِمَاتٍ مُّؤْمِنَاتٍ قَانِتَاتٍ تَائِبَاتٍ عَابِدَاتٍ سَائِحَاتٍ ثَيِّبَاتٍ وَأَبْكَارًا ﴾ [التحريم/٥]، أشار العلامة إلى الاستبدال عن طريق بيانه لقوله: (عسى إن طلقكنَّ) يا أزواج النبي فإنّ الله يبدلهُ أزواجًا خيرًا منكنّ موصوفات بما بيّن الله لهن مِن وصف،[٤] فالاستبدال هنا ساعد على ربط النص عن طريق

(١) ينظر تفسير جوامع الجامع: ١/١٠٩، ١١٠.

(٢) ينظر مجمع البيان: ١/١٢٤.

(٣) ينظر تفسير جوامع الجامع: ١/٣٧، ومجمع البيان: ٣/٦.

(٤) ينظر تفسير جوامع الجامع: ٣/٥٩٢.

التفريق بين النساء المطلقات واللاتي يبدلهن الله بهن.

٤. قال تعالى: ﴿ وَإِذَا كُنتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ ٱلصَّلَوٰةَ فَلْتَقُمْ طَآئِفَةٌ مِّنْهُم مَّعَكَ وَلْيَأْخُذُوٓاْ أَسْلِحَتَهُمْ فَإِذَا سَجَدُواْ فَلْيَكُونُواْ مِن وَرَآئِكُمْ وَلْتَأْتِ طَآئِفَةٌ أُخْرَىٰ لَمْ يُصَلُّواْ فَلْيُصَلُّواْ مَعَكَ وَلْيَأْخُذُواْ حِذْرَهُمْ وَأَسْلِحَتَهُمْ ﴾ [النساء/١٠٢]، وضّح الطبرسي هذه الآية عن طريق بيان ظواهر الربط المتعددة منها بيانه لإحالة الضمير مِن قوله: (فيهم)، فذكر أن الضمير للخائفين، مِن قوله تعالى: ﴿ إِنْ خِفْتُمْ أَن يَفْتِنَكُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ ﴾ [النساء/١٠١]، فهو يرجع لقوله (خفتم)، ثم وضّح قوله (فلتقم طائفةٌ منهم معك) جعلهم طائفتين، إذ تقوم إحدى الطائفتين معك فصل بهم، أي: إنّهم يصلون الركعة الأخرى، ويتشهدون ويسلمون وينصرفون إلى مواقف أصحابهم والإمام قائمٌ في الثانية ويجئ الآخرون ويستفتحون الصلاة ويصلي بهم الإمام الركعة الثانية ويطيل التشهُّد حتى يقوموا فيُصلوا بقية صلاتهم ثم يُسلِّمُ بهم، وذلك قوله تعالى: ﴿ وَلْتَأْتِ طَآئِفَةٌ أُخْرَىٰ لَمْ يُصَلُّواْ فَلْيُصَلُّواْ مَعَكَ ﴾[النساء/١٠٢][(١)]، فكلمة أخرى إشارة استبدالية للطائفة الأولى التي صلت.

٢. الاستبدال القولي:

يراد منه: مجموعة المقولات التي يمكن أن تحل محل قول ما مؤدية

---

(١) ينظر تفسير جوامع الجامع: ١/٤٣٧.

وظيفته التركيبية(١).

ويطلق عليه بعضهم الاستبدال الجملي ويبينهُ على أنّه نوع مِن الاستبدال ليس استبدالا لكلمة داخل الجملة، ولكن لجملة بكاملها، وفي هذه الحالة تقع أولًا جملة

الاستبدال، ثم تقع الكلمة المستبدلة خارج حدود الجملة(٢).

ويتم الاستبدال باستعمال أدوات منها: كذلك، أيضًا، لا، نعم، أجل، وغيرها(٣).

الملاحظ عن الاستبدال القولي أنّه يكون بدلًا عن جملة اسمية، أو فعلية.

أشار الطبرسي إلى مواضع مِن هذا النوع في تفسيره منها:

١. قال تعالى: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَ أَحَدَهُمُ ٱلْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ٱرْجِعُونِ ﴿٩٩﴾ لَعَلِّىٓ أَعْمَلُ صَٰلِحًا فِيمَا تَرَكْتُ ۚ كَلَّآ ۚ إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَآئِلُهَا ۖ وَمِن وَرَآئِهِم بَرْزَخٌ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ ﴾ [المؤمنون/٩٩,١٠٠]، بيّن الطبرسي أنّ الخطاب في قوله: (ارجعون)، وهو خطابٌ لله تعالى بلفظ الجمع للتعظيم، إذا أيقن بالموت تحسّر على ما فرط فيه فسأل ربَّه الرجعة وقال: (لعلي أعمل صالحًا) في الذي (تركت) مِن المال، وفيما ضيعتهُ مِن الطاعات، والتقدير (تركته)(٤).

---

(١) ينظر نحو النص (زنيد): ١٢٢.

(٢) ينظر علم اللغة النص (عزة): ١١٥.

(٣) ينظر إشكالات النص: ٣٥٤، ولسانيات النص (قياس): ٢٩.

(٤) ينظر تفسير جوامع الجامع: ٢/٥٩٧.

فجاء الرد على كل ما طلب بكلمة واحدة استبدلت ما طلب، إذ قال: (كلا) معناه: ردعٌ عن طلب الرجعة وإنكارٌ واستبعاد،[١] فهذه الكلمة استبدلت عن الكلام السابق.

٢. قال تعالى: ﴿ وَقَالُوا۟ لَن تَمَسَّنَا ٱلنَّارُ إِلَّآ أَيَّامًا مَّعْدُودَةً ۚ قُلْ أَتَّخَذْتُمْ عِندَ ٱللَّهِ عَهْدًا فَلَن يُخْلِفَ ٱللَّهُ عَهْدَهُۥٓ ۖ أَمْ تَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ۝٨٠ بَلَىٰ مَن كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَٰطَتْ بِهِۦ خَطِيٓـَٔتُهُۥ فَأُو۟لَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴾ [البقرة/٨٠,٨١]، بيّن الطبرسيّ أنّ (بلى) استبدلت جوابًا عما قبلها مِن الكلام، إذ قال: (بلى) إثبات لما بعد حرف النفي وهو قوله: (لن تمسنا النار) أي: بلى تمسكم النار على سبيل الخلود بدلالة قوله: (هم فيها خالدون)[٢]، فأدت الاداة بلى وظيفة استبدالية في النص وربطت بين السابق واللاحق.

٣. قال تعالى: ﴿ سَيَقُولُ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن شَىْءٍ ۚ كَذَٰلِكَ كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ حَتَّىٰ ذَاقُوا۟ بَأْسَنَا ۗ قُلْ هَلْ عِندَكُم مِّنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَآ ۖ إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنْ أَنتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ ﴾ [الأنعام/١٤٨]، بيّن الطبرسي موضع (كذلك) في النص بعد أن وضّح التناص القرآني، إذ قال: هذا إخبارٌ بما سوف

---

(١) ينظر نفسه.

(٢) ينظر تفسير جوامع الجامع: ١/ ١٢٠.

يقولونه، ثم لما قالوه قال: ﴿ وَقَالُواْ لَوْ شَآءَ ٱلرَّحْمَـٰنُ مَا عَبَدْنَـٰهُم ﴾ [الزخرف/٢٠]، زعموا أنّ شركهم وشرك آبائهم وتحريمهم ما حرّموه بمشيئة الله تعالى وإرادته، ولولا أنّه شاء ذلك لم يكن شيء منه، وهذا مذهبُ المجبِّرة بعينه: ﴿ كَذَٰلِكَ ﴾ جاء الذين مِن قبلهم بالتكذيب المطلق، لأنّه الله سبحانه ركَّبَ في العقول ما دلَّ على علمة بالقبائح، وبغناه عنها وبراءتِه عن مشيئة القبائح وإرادتها، وأخبر أنبياءهُ بذلك، فمن علّق وجود الكفر بمشيئته فقد كذّب التكذيب كله وهو تكذيب الله وكتبه ورسله، ونبذ أدلّة العقل والسمع وراء ظهره (كذلك) أي: مثل ذلك التكذيب الذي صدر من هؤلاء: (كذب الذين مِن قبلهم حتى ذاقوا بأسنا) حتى أنزلنا العذاب عليهم بتكذيبهم[1].

هذه نماذج أوردتها عن الاستبدال القولي، وإن كنت أرى أنّ الأدوات التي استعملت في بيان هذا النوع مِن الاستبدال تشاركهُ عنوانات أخرى في الربط كالإحالة، والوصل، والحذف، ولا بأس أن تشارك أكثر مِن أداة في موضوعة معينة، وإنْ كانت هذه الأدوات تحل محل الكلام المحذوف والمناقض أو المشابه لما قبله، وبهذا يتم عندهم الاستبدال، علمًا أنهم قالوا عنه تعويض عنصر لاحق بعنصر سابق على سبيل الاستمرارية، لكني أرى الاستبدال القولي لا يتم بأدوات إنما يتم عن طريق استبدال نص مكان نص، وهذا وجدناهُ عند المفسرين ومنهم العلامة الطبرسي ومِن نماذج هذا الاستبدال القولي ما يأتي:

---

(١) ينظر تفسير جوامع الجامع: ١/٦٢٧.

١. قال تعالى: ﴿ وَنَادَىٰ نُوحٌ رَّبَّهُۥ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ٱبْنِى مِنْ أَهْلِى وَإِنَّ وَعْدَكَ ٱلْحَقُّ وَأَنتَ أَحْكَمُ ٱلْحَٰكِمِينَ ﴿٤٥﴾ قَالَ يَٰنُوحُ إِنَّهُۥ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ ۖ إِنَّهُۥ عَمَلٌ غَيْرُ صَٰلِحٍ ۖ فَلَا تَسْـَٔلْنِ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ۖ إِنِّىٓ أَعِظُكَ أَن تَكُونَ مِنَ ٱلْجَٰهِلِينَ ﴾ [هود/٤٥، ٤٦]، وقوله تعالى: ﴿ إِنَّهُۥ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ ۖ إِنَّهُۥ عَمَلٌ غَيْرُ صَٰلِحٍ ﴾ [هود/٤٦]، يذكر الطبرسي أنّه قوله تعالى: (إن ابني مِن أهلي) أي: مِن بعض أهلي، لأنّه ابنه مِن صُلبه أو كان ربيبًا له فهو بعض أهله، ثم يذكر قوله: (إنّه ليس مِن أهلك) الذين وعدتُك بنجاتهم معك، لأنّه ليس على دينك (إنّه عمل غير صالح) تعليل لانتفاء كونه مِن أهله وفيه إيذانٌ بأنّ قرابة الدين غامِرة لقرابة النسب وجُعلت ذاتُهُ عملًا غير صالح مبالغة في ذمه(١).

٢. قال تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ يُظَٰهِرُونَ مِن نِّسَآئِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا۟ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِّن قَبْلِ أَن يَتَمَآسَّا ۚ ذَٰلِكُمْ تُوعَظُونَ بِهِۦ ۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴿٣﴾ فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِن قَبْلِ أَن يَتَمَآسَّا ۖ فَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا ۚ ذَٰلِكَ لِتُؤْمِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ﴾ [المجادلة/٣،٤]، بينت الآيتان استبدالًا قوليًا حيث جعلت مكان حكم الظهار الكفارة استبدالًا لهذا الحكم وكانت حقيقة الكفارة هي تحرير رقبة، أو صيام شهرين، أو إطعام ستين مسكينًا يقول الطبرسي: الظاهر

---

(١) ينظر نفسه: ٢/١٧١.

هو أن يقول الرجل لأمرأته: أنتِ عليّ كظهر أُمي، مُلحِقٌ في كلامه القائل بهذا القول لزوجه إن أراد أن يعود لزوجه وتحل عليه مِن الاستمتاع بها مِن جماع أو لمس بشهوة فعليه قبل أن يمسها أن يكفر عن ذلك الامر بأحد أُمور ثلاثة حتى لا يعود لما ذكر وهي كفارة تحرير الرقبة فإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين فإن لم يستطع فإطعام ستين مسكينًا[١].

الملاحظ هو استبدال القول في الظهار بالكفارة حتى يحل له زوجه.

٣. قال تعالى: ﴿ وَإِذْ قُلْنَا ٱدْخُلُواْ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةَ فَكُلُواْ مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ رَغَدًا وَٱدْخُلُواْ ٱلْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُواْ حِطَّةٌ نَّغْفِرْ لَكُمْ خَطَٰيَٰكُمْ ۚ وَسَنَزِيدُ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿٥٨﴾ فَبَدَّلَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ قَوْلًا غَيْرَ ٱلَّذِى قِيلَ لَهُمْ فَأَنزَلْنَا عَلَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ رِجْزًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ بِمَا كَانُواْ يَفْسُقُونَ ﴾ [البقرة/٥٩,٥٨]، وضّح الطبرسي في هذا النص استبدالًا قولياً بعد أن بيّن المراد مِن المفردات التي وردت في النص وتعالقها، فقال: (وقولوا حِطةٌ) هي فِعْلَةٌ مِن الحطِّ كالجِلسة والركبة، وهي خبر مبتدأ محذوف، أي: مسألتُنا حِطةٌ، والأصل النصب بمعنى: حُط عنّا ذنوبنا حِطّةً، فَرُفِعَ ليعطي معنى الثبات، ثم بيّن موقع الاستبدال بين (قولوا حطة) وبين قوله: (فبدل الذين ظلموا قولًا غير الذي قيل لهم)، أي: فخالف الذين عصوا ووضعوا مكان (حطة)، (قولًا غير الذي قيل لهم)، أي: ليس معناهُ معنى ما أُمروا به، ولم يمتثلوا أمر الله، وقيل: إنهم قالوا مكان (حِطة) ، (حُنطة)، وقيل: قالوا: حِطًّا سمقاثًا، أي

---

(١) ينظر تفسير جوامع الجامع: ٥١٨/٣، ٥١٩، ٥٢٠.

حنطة حمراء استهزاءً منهم بما قيل لهم[1].

أشار الطبرسي إلى نوعين مِن الاستبدال الأول قولي، والثاني اسمي.

---

(١) ينظر تفسير جوامع الجامع: ١/١٠٧,١٠٧.

المبحث الثالث

الحـــذف

الحذف ظاهرة نصية لها أثرها في سبك النص وحبكه[١]، وهو ظاهرة لغوية مشتركة بين اللغات الإنسانية، وإن كانت تتفاوت في بروزها بين هذه اللغات[٢]، ويرى اللغويون العرب أن اللغة العربية تفوق غيرها في بروز هذه الظاهرة؛ لأنّ من أهم سماتها الإيجاز[٣].

ويدور المعنى اللغوي لهذه الكلمة حول القطع، من طرف خاصة والطرح والإسقاط[٤].

شغل موضوع الحذف النحويين والبلاغيين والمفسرين وتناثرت الإشارات إليه في مصنفاتهم[٥].

ويعد عندهم من مصطلحات الأسلوب، وله ثلاثة ألفاظ تدل على هذا المفهوم هي: الحذف والإضمار والإلغاء[٦].

ويعرف عندهم بأنه: إسقاط جزء من الكلام، أو كله لدليل[٧].

---

(١) ينظر مدخل إلى علم اللغة (الصبيحي): ٩٢.

(٢) ينظر السبك: ١١٦، وعلم اللغة النصي (الفقي): ٢/ ١٩١.

(٣) ينظر السبك: ١١٦.

(٤) ينظر لسان العرب: ٣/ ٣٩٧ (حذف).

(٥) ينظر السبك: ١١٦.

(٦) ينظر موسوعة المصطلح النحوي: ١/ ١٧٨.

(٧) ينظر البرهان: ٦٥٨.

أو هو ما يكون بحذف كلمة أو جملة، أو اكثر مع قرينة تعيين المحذوف[١].

ويفرقون بين الإيجاز والحذف، فالحذف أحد قسمي الإيجاز[٢]، إذ هو أعم من الحذف، ويقسم على قسمين هما:

١. إيجاز قصر.

٢. إيجاز حذف[٣].

فإيجاز القصر: هو تقليل الألفاظ وتكثير المعاني[٤]، أو هو اندراج المعاني المتكاثرة تحت اللفظ القليل، وأصدق مثال قوله تعالى: ﴿ فَٱصۡدَعۡ بِمَا تُؤۡمَرُ ﴾ [الحجر/٩٤] فهاتان الكلمتان قد جمعتا معاني الرسالة كلها، واشتملت على كليات النبوة وأجزائها[٥].

وأما الحذف فهو أن يكون فيه ثَمَّ مقدر[٦].

ويفرقون بين الحذف والإضمار، فالإضمار بقاء أثر المقدر في اللفظ نحو: ﴿ يُدۡخِلُ مَن يَشَآءُ فِي رَحۡمَتِهِۦۚ وَٱلظَّٰلِمِينَ أَعَدَّ لَهُمۡ عَذَابًا أَلِيمَۢا ﴾

---

(١) ينظر البلاغة والتطبيق: ١٨٥.

(٢) ينظر معجم البلاغة العربية: ١٥٥.

(٣) ينظر الطراز: ٢/٤٩، والبلاغة والتطبيق: ١٨٢.

(٤) ينظر البلاغة والتطبيق:١٨٢.

(٥) ينظر الطراز: ٢/٤٦.

(٦) ينظر البرهان: ٦٨٥.

[الإنسان/ ٣١]، ﴿ وَيُعَذِّبَ ٱلْمُنَٰفِقِينَ ﴾[الأحزاب/ ٢٤]، ﴿ ٱنتَهُواْ خَيْرًا لَّكُمْ ﴾[النساء/ ١٧١] أي ائتوا أمرًا خيرًا لكم، وهذا لا يشترط في الحذف، إذ هو من حذفت الشيء قطعته وهو يشعر بالطرح، بخلاف الإضمار(١).

وبينوا أهمية الحذف بيانًا يدعو إلى النظر في هذا الأسلوب، يقول عبد القاهر الجرجاني (ت٤٧١هـ):«هو بابٌ دقيق المسلك لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسحر، فإنّك ترى به ترك الذكر، أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة، أزيد للإفادة، وتجدك أنطق ما تكون إذ لم تكن تنطق، وأتم ما تكون بيانًا إذا لم تبن»(٢).

ويقول العلوي اليمني (ت٧٤٥هـ):«اعلم أنّ مدار الإيجاز على الحذف؛ لأنّ موضوعهُ على الاختصار، وإنما يكون بحذف ما لا يخل بالمعنى، ولا ينقص من البلاغة، بل أقول: لو ظهر المحذوف لنزل قدر الكلام عن بلاغته، ولصار إلى شيء مسترك مسترذل ولكان مبطلًا لما يظهر على الكلام من الطلاوة والحسن والرقة ولابد من الدلالة على ذلك المحذوف، فإن لم يكن هناك دلالة عليه فإنّه يكونُ لغوًا من الحديث، ولا يجوز الاعتماد عليه، ولا يحكم عليه بكونه محذوفًا بحال»(٣).

والحذف عندهم يقع على: المسند إليه، والمسند، والفضلة، كما يقع في الكلام التام، بل يقع في النص إذا دلّ عليه دليل، يقول ابن جني

---

(١) ينظر نفسه.

(٢) دلائل الإعجاز: ١١٢.

(٣) الطراز: ٢/ ٥١.

(ت٣٩٢هـ): «قد حذفت العرب الجملة والمفرد، والحرف، والحركة، وليس شيءٌ من ذلك إلا عن دليلٍ عليه، وإلا كان فيه ضربٌ من تكليف علم الغيب في معرفته»[١].

لذا فالحذف شغل الفكر اللغوي العربي قديمًا فامتلأت مؤلفاتهم فيه.

يشكل الحذف داخل النص فكرًا يربط بين أجزائه حيث يؤدي اللاحق إلى السابق لفهم المقصود منه.

ويعرف الحذف في الفكر النصي بأنّه: عدول المتكلم عن ذكر عنصر، أو أكثر من الكلام اختصارًا[٢]، أو هو حذف جزء من الجملة، من الجملة الثانية، ودلّ عليه دليل في الجملة الأولى، نحو: أين رأيت السيارة؟ في الشارع، فالمحذوف من الجملة الثانية: رأيتها[٣]، أو هو استبعاد العبارات السطحية التي يمكن لمحتواها المفهومي أن يقوم في الذهن، أو أن يوسع، أو أن يعدل بواسطة العبارات الناقصة[٤].

يرى د. تمام: أنّه لا ينبغي لنا أنّ نفهم الحذف على معنى أنّ عنصرًا كان موجودًا في الكلام ثم حذف بعد وجوده، ولكن المعنى الذي يفهم من كلمة الحذف ينبغي أن يكون الفارق بين مقررات النظام اللغوي وبين مطالب

---

(١) الخصائص: ٢/ ٣٦٠.

(٢) ينظر إشكالات النص: ٣٥٦.

(٣) ينظر علم اللغة النصي (الفقي): ٢/ ١٩١.

(٤) ينظر النص والخطاب والإجراء: ٣٠١.

السياق الكلامي الاستعمالي[١].

ويرى د. عبده الراجحي أن الحذف: ميل المتكلم إلى حذف العناصر المكررة، أو التي يمكن فهمها من السياق[٢].

يعد الحذف ذا علاقة نصية مقامية أو مقالية، فالمقامية تفهم من المقام الذي وقع فيه الخطاب، نحو ما أورد سيبويه في كتابه إذ قال: «إذا رأيت رجلًا متوجِّهًا وجهة الحج، قاصدًا في هيئة الحاج، فقلت: مكة وربِّ الكعبة، حيث زَكِنتَ أنّه يريد مكة كأنك قلت: يريد مكة والله»[٣].

فالملاحظ في هذا الحذف هو حذفٌ مقامي يدل على ذلك قوله: إذا رأيت رجلًا متوجهًا وجهة الحج، فهذا الكلام خاضعٌ للمقام، والحذف يفسرهُ المقام أيضًا[٤].

وأما الحذف المقالي الذي يحدث داخل النص فيكون في أغلبه وذا علاقة قبلية[٥].

والحذف كعلاقة سبك لا يختلف عن الاستبدال إلا بكون الأول استبدالًا بالصفر، أي: إنّ علاقة الاستبدال تترك أثرًا، وأثرها وجود أحد عناصر الاستبدال، بينما علاقة الحذف لا تخلّف أثرًا، لذا فإنّ المستبدَّل يبقى

---

(١) ينظر اللغة العربية معناها: ٢٩٨، وإشكالات النص: ٣٥٦.

(٢) ينظر النحو العربي والدرس الحديث: ١٤٩، وإشكالات النص: ٣٥٦.

(٣) كتاب سيبويه: ١/١٥٧.

(٤) ينظر علم اللغة النصي (الفقي): ٢/٢٠٠.

(٥) ينظر لسانيات النص (خطابي): ٢١.

مؤشرًا يسترشد به القارئ للبحث عن العنصر المفترض، ممّا يُمّكنه من ملء الفراغ الذي يخلقه الاستبدال، بينما الأمر على خلاف في الحذف، إذ لا يحل محل المحذوف أي شيء، ومن ثَمَّ نجد في الجملة الثانية. فراغًا بنيويًا يهتدي القارئ إلى ملئه اعتمادًا على ما ورد في الجملة الأولى أو النص السابق[١].

إن اللجوء إلى الحذف ينبع من دواعٍ جمالية وبلاغية تزيد النص رصانة، وتؤدي به إلى السبك وتفعيل المشاركة بين القائل والمتلقي في إنتاج المعنى وتشكيله، والإفادة من التراكم المعرفي الماثل لدى كل منهما[٢]، لذا صار الحذف مقولة خطابية، لها أثرها الفاعل في بناء النص وفي تلقيه، ولاشك أنّها أحد مداخل الغموض، والغموض مأخذٌ نصي، تحرص كل النصوص على تفاديه، أو على الأقل هذا ما يؤكده هذا الدرس، فكل نص حريص على أن يوفِّرَ لمتلقيه شروط التواصل معه، ومن هذه الزاوية تحديدًا نتفهم كل هذا الإصرار على ضرورة وجود الدليل على المحذوف، دليل من مقال، أو مقام حتى لا يكون الخطاب لغوًا، أو عبثًا[٣].

ويقسم الحذف على ثلاثة أقسام هي:

١. حذف اسمي.

٢. حذف فعلي[*].

---

(١) ينظر نفسه.

(٢) ينظر نحو النص (زنيد): ١٢٧.

(٣) ينظر النص والخطاب (عيد): ١٨٤.

(*) نتناوله في الفصل الثالث.

٣. حذف قولي.

أولًا: الحذف الاسمي:

يراد من الحذف الاسمي: حذف اسم داخل التركيب الاسمي[١].

إن الحذف الاسمي في اللغة العربية يتحدد بطريقتين:

إحداهما: جهة الإعراب، على معنى أنّ تدل على المحذوف من طريق الإعراب، وهذا كقولك: أهلًا وسهلًا، فإنّه لابد لهما من ناصب ينصبهما يكون محذوفًا؛ لأنّهما مفعولان في المعنى.

الثاني: ليس من جهة الإعراب، وهذا كقولنا: فلانٌ يعطي ويمنع، ويصل ويقطع، فإنّ تقدير المحذوف لا يظهر من جهة الإعراب، وإنّما يكونُ ظاهريًا من جهة المعنى، لأنّ المعنى فلان يعطي المال، ويمنع الذمار، ويصل الأرحام، ويقطع الأمر برأيه ويفصلها[٢].

يمثل الحذف الاسمي أثرًا واضحًا في الربط بين النصوص القرآنية، ويحمل هذا الحذف دلالة على تقوية المعنى، وبيّن البطرسي في تفسيره إلى مواضع كثيرة للحذف الاسمي منها:

١. قال تعالى: ﴿ وَلَمَّا وَرَدَ مَآءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِّنَ ٱلنَّاسِ يَسْقُونَ وَوَجَدَ مِن دُونِهِمُ ٱمْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ قَالَ مَا خَطْبُكُمَا قَالَتَا لَا نَسْقِى حَتَّىٰ يُصْدِرَ ٱلرِّعَآءُ وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ ﴾ [القصص/٢٣]، أشار إلى وجود حذف اسمي، وهو حذف المفعول به من الأفعال الأربعة: يسقون

---

(١) ينظر لسانيات النص (خطابي): ٢٢، ولسانيات النص (قياس): ٢٩.

(٢) ينظر الطراز: ٢/٥١.

تذودان، ولا نسقي ويصدر؛ لأنّ الغرض هو الفعل لا المفعول[١].

٢. قال تعالى: ﴿ لَا يَغُرَّنَّكَ تَقَلُّبُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فِي ٱلْبِلَٰدِ ﴿١٩٦﴾ مَتَٰعٌ قَلِيلٌ ثُمَّ مَأْوَىٰهُمْ جَهَنَّمُۚ وَبِئْسَ ٱلْمِهَادُ ﴾ [آل عمران/١٩٦، ١٩٧] ذكر الطبرسي أنّ قوله تعالى: ﴿ مَتَٰعٌ قَلِيلٌ ﴾ خبر لمبتدأ محذوف، أي: تقلُّبُهم متاعٌ قليل في جنب ما فاتهم من نعيم الآخرة، أو في جنب ما أعد الله للمؤمنين من الثواب، أو هو قليلٌ في نفسه لزواله وانتقاصه[٢].

٣. قال تعالى: ﴿ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ ﴾ [الضحى/٣]، بيّن العلامة أن في الآية حذف اسمي، إذ قال: وحُذِفَ الضمير من (قلى) كما حُذف من ﴿ٱلذَّٰكِرَٰتِ﴾ [الأحزاب/٣٥]، ونحوهُ في قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَـَٔاوَىٰ ﴿٦﴾ وَوَجَدَكَ ضَآلًّا فَهَدَىٰ ﴿٧﴾ وَوَجَدَكَ عَآئِلًا فَأَغْنَىٰ ﴾ [الضحى/٦،٧،٨]، أي (فأوى، و فهدى، و فأغنى) حذف منها الضمير، ذلك لأنه اختصارٌ لفظي؛ حذف لأنّ المحذوف معلوم[٣].

٤. قال تعالى: ﴿ فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ ﴾ [النجم/٩]، بيّن العلامة أن في النص القرآني حذف أكثر من مضاف، إذ قال: (فكان قاب قوسين أو أدنى) مقدار قوسين، والقاب، والقيب والقيد والقاس والقيس: المقدار، وأصلُهُ: فكان مقدار مسافة قُربِهِ مثل قاب قوسين، فحُذفت هذه

---

(١) ينظر تفسير جوامع الجامع: ٢/٧٣٨.

(٢) ينظر نفسه: ١/٣٦٤.

(٣) ينظر نفسه: ٣/٨٠٠.

المضافات[١]، أي: إنّه حذف ثلاثة من اسم كان وواحد من خبرها[٢].

إنّ حذف الاسم من الكلام سواء على مستوى الكلام، أم على مستوى النص، قد فصّل فيه علماؤنا وفي أنواعه وحكمه من حيث حذف المسند إليه، أو المسند، أو الفضلة، وحكم كل نوع من هذه المحذوفات من حيث الوجوب والجواز[٣].

٥. قال تعالى: ﴿ مَّثَلُ ٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِى وُعِدَ ٱلْمُتَّقُونَ ۖ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ ۖ أُكُلُهَا دَآئِمٌ وَظِلُّهَا ۚ تِلْكَ عُقْبَى ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوا۟ ۖ وَّعُقْبَى ٱلْكَٰفِرِينَ ٱلنَّارُ ﴾ [الرعد/ ٣٥]، بيّن العلامة الطبرسي أن النص القرآني وقع فيه حذفٌ، إذ قال: (مثل الجنة) صفتها التي هي في غرابة المثل، وهو مبتدأ محذوف الخبر عند سيبويه[٤]، أي: فيما نقصُّ عليكم مثلُ الجنة، وعند غيره الخبر: (تجري من تحتها الأنهار) كما تقول: صفة زيدٍ أسمر، وعن الزجاج: معناهُ: مثلُ الجنةِ جنة تجري من تحتها الأنهار، على حذف الموصوف تمثيلًا لما غاب عنّا بما نشاهد[٥]، ثم ذكر حذفًا مع قوله تعالى: (وظلها)، أي دائمٌ لا ينسخ كما ينسخ في الدنيا بالشمس[٦]، إذ قدر المحذوف من دلالة ما قبله في قوله تعالى: (أكلها دائمٌ).

---

(١) ينظر تفسير جوامع الجامع: ٣٠/٤٤٩.

(٢) ينظر مغني اللبيب: ٢/٣٦٠.

(٣) ينظر نفسه: ٢/٣٦٠.

(٤) ينظر كتاب سيبويه: ١/١٤٣.

(٥) معاني القرآن وإعرابه: ٣/١٢٢.

(٦) ينظر تفسير جوامع الجامع: ٢/٢٦٦.

ثانيًا: الحذف القولي:

يراد به عند هاليداي ورقية الحذف الواقع داخل شبه الجملة، تقول د. عزة: تعبر الجملة (في الانجليزية) عن وظائف كلامية مختلفة مثل: الإخبار، والسؤال، والإجابة وغيرها، ومن المواضع التي يكثر فيها الحذف الأسئلة التي يجاب عنها بنعم، أو لا[١].

يدخل ضمن هذا الحذف حذف الجملة، أو اكثر من جملة، أو حذف الكلام بجملته، وهذا أوضّحهُ علماؤنا في مصنفاتهم النحوية، والبلاغية، والتفسيرية مع بيان سبب الحذف وقيمته الدلالية.

يقول ابن هشام الأنصاري:«الحذف الذي يلزم النحوي النظر فيه هو ما اقتضتهُ الصناعة، وذلك بأن يجد خبرًا دون مبتدأ، أو بالعكس، أو شرطًا دون جزاءً، أو بالعكس، أو معطوفًا دون معطوفٍ عليه، أو معمولًا دون عامل، نحو: ﴿ لَيَقُولُنَّ ﴾ [العنكبوت/٦١]، ونحو: ﴿ قَالُوا۟ خَيْرًا ﴾ [النحل/٣٠]، ونحو: خيرٍ عافاك الله، وأمّا قولهم في نحو: ﴿ سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ ﴾ [النحل/٨١]، فإن التقدير: والبرد، ونحو: ﴿ وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَىَّ أَنْ عَبَّدتَّ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ﴾ [الشعراء/٢٢]، إنّ التقدير ولم تعبدني، ففضول في فن النحو، وإنّما ذلك للمفسر؛ وكذا قولهم: يُحذف الفاعل لعظمته وحقارة المفعول، أو بالعكس، أو للجهل به أو للخوف عليه أو منه أو نحو ذلك، فإنّه تطفل منهم على صناعة البيان؛ ولم أذكر ذلك في كتاب جريًا على عادتهم، بل

(١) ينظر علم لغة النص (عزة): ١١٨.

لأني وضعت الكتاب لإفادة متعاطي التفسير والعربية(١).

إنّ الذي ذكره ابن هشام هو فكرٌ نصي يعمل على معرفة مواطن الحذف عن طريق هذه العلوم، لبيان التراكيب والمعاني المتحصلة من ذلك، وما هذه إلا مكملات لبيان النص وتفسيره.

ذكر العلامة الطبرسي في تفسيره وبيانه لآي الذكر الحكيم مواطن الحذف بأصنافها كافة، فمن القولي ما يأتي:

١. قال تعالى: ﴿ وَٱلَّٰٓـِٔي يَئِسۡنَ مِنَ ٱلۡمَحِيضِ مِن نِّسَآئِكُمۡ إِنِ ٱرۡتَبۡتُمۡ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَٰثَةُ أَشۡهُرٖ وَٱلَّٰٓـِٔي لَمۡ يَحِضۡنَۚ وَأُوْلَٰتُ ٱلۡأَحۡمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعۡنَ حَمۡلَهُنَّۚ وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجۡعَل لَّهُۥ مِنۡ أَمۡرِهِۦ يُسۡرٗا ﴾ [الطلاق/٤]، أشار الطرسيّ إلى وجود حذف في النص القرآني دلّ عليه ما ذكر سابقًا أغنى ذلك عن ذكره لاحقًا، إذ قال: (واللائي يئسن من المحيض من نسائكم) فلا يحضْنَ: (إن ارتبتم) فلا تدرون لكبرٍ ارتفع حيضهنّ أم لعارضٍ: (فعدتُهن ثلاثةُ أشهر) فهذه عدة المرتابِ بها، وقُدِر ذلك بها دُون خمسين سنة وهو مذهب أهل البيت عليهم السلام، (واللائي لم يحضن) أي: لم يبلُغْنَ المحيض من الصغائر، والمعنى إن ارتبتم أيضًا في أنّ مثلها تحيض فعدتهنّ ثلاثة أشهرٍ، فحذف لدلالة المذكور قبلُ عليه(٢).

٢. قال تعالى: ﴿ وَجَآءَ ٱلسَّحَرَةُ فِرۡعَوۡنَ قَالُوٓاْ إِنَّ لَنَا لَأَجۡرًا إِن

---

(١) ينظر مغني اللبيب: ٢/ ٤٣٧.

(٢) ينظر تفسير جوامع الجامع: ٣/ ٥٨٠.

كُنَّا نَحۡنُ ٱلۡغَٰلِبِينَ ﴿١١٣﴾ قَالَ نَعَمۡ وَإِنَّكُمۡ لَمِنَ ٱلۡمُقَرَّبِينَ ﴾ [الأعراف/١١٣،١١٤]، وضّح الطبرسيّ أنّ النص القرآني حذف منه جملة اسمية، قال: (وإنكم لمن المقربين) معطوف على محذوف سد مسدّه حرف الإيجاب، أي: نعم إنّ لكم لأجرًا وإنكم لمن المقربين، يعني لا أقتصر بكم على الأجر وحدهُ وإنّ لكم مع الأجر ما يقل عندهُ الأجر وهو التبجيل والتقريب[1].

٣. قال تعالى: ﴿ وَيَقُولُونَ مَتَىٰ هَٰذَا ٱلۡوَعۡدُ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ ﴿٣٨﴾ لَوۡ يَعۡلَمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ حِينَ لَا يَكُفُّونَ عَن وُجُوهِهِمُ ٱلنَّارَ وَلَا عَن ظُهُورِهِمۡ وَلَا هُمۡ يُنصَرُونَ ﴾ [الأنبياء/٣٨،٣٩]، بيّن العلامة أنّ جواب (لو) محذوف فذكر: وجواب (لو) محذوف أي: لو علموا لما قاموا على الكفر ولما استعجلوا، و(حين) مفعول (يعلم)، أي: (لو يعلم الذين كفروا) الوقت الذي يستعجلون عنه بقولهم: متى هذا الوعدُ، وهو وقت صعبٌ يحيط بهم[2].

٤. قال تعالى: ﴿ صٓۚ وَٱلۡقُرۡءَانِ ذِي ٱلذِّكۡرِ ﴾ [ص/١]، بيّن العلامة وجود حذف جملي، إذ قال: إنْ جعلت (ص) حرفًا من حروف المعجم ذُكِرَ على سبيل التحدي والتنبيه على الإعجاز، فقوله: (والقرآن ذي الذكر) قسمٌ محذوف الجواب لدلالة التحدي عليه، فكأنّه قال: والقرآن ذي الذكر إنّه

---

(١) ينظر نفسه: ١/٦٨٦.

(٢) ينظر نفسه: ٢/٥٢٣.

لكلام معجزٌ، وإن جُعِلَتْ (ص) خبر مبتدأ محذوفٍ على أنّها اسمُ للسورة، فكأنّه قال: هذا (ص) أي السورة التي أعجزت الفُصحاء والقرآن ذي الذكر[١].

وضّح العلامة فيما ذكر سابقًا مواطن حذف على مستوى الكلام، وهذا الحذف لم يكن داخل النص دون دليل بل له ما يدل عليه ويبينهُ.

---

(١) ينظر نفسه: ٣/١٨٤.

المبحث الرابع

الحبك المعجمي

تعد الروابط المعجمية من الروابط المهمة التي يتحقق عن طريقها سبك النّص، وهي تختلف عن الروابط الشكلية – الدلالية، أو الروابط الزمنية، وغير ذلك من الروابط كالحذف والاستبدال التي عدّها هاليدي ورقية روابط تتم بوساطة النحو بأدوات، أو بطريقة نحوية – معجمية حذفًا واستبدالًا، او بطريقة دلالية كالإحالة التي تتم عندهما في مستوى الدلالة، أما الروابط المعجمية فتتم بوساطة المفردات المعجمية التي تكون في النص إمّا متكررة أو متضامة، فهو ربط معجمي ليس غير[1]، إذ لا يمكن الحديث في هذا المظهر عن العنصر المفترض كما هو الأمر سابقًا، ولا عن وسيلة (نحو) للربط بين عناصر في النص[2].

فالحبك المعجمي: هو الربط الذي يتحقق من طريق اختيار المفردات بإحالة عنصر إلى عنصر آخر، أو هو ذلك الربط الإحالي الذي يقوم على مستوى المعجم، فيحدث الربط بوساطة استمرارية المعنى بما يعطي النص صفة النصية، حيث تتحرك العناصر المعجمية على نحو منتظم في اتجاه بناء الفكر الأساسي للنص وتكوينه، كما تقدم على نحو متكرر معلومات تتصل بتفسير العناصر المعجمية الأُخرى المرتبطة بها؛ مما يسهم في الفهم المتواصل

---

(١) ينظر إشكالات النص: ٣٥٩.

(٢) ينظر لسانيات النص (خطابي): ٢٤.

عند سماعه أو قراءته[١]، ويتحقق الحبك المعجمي داخل النص عن طريق وسيلتين هما:

١. التكرار Reiteration.

٢. التضام Collocation[٢].

يتميز الحبك المعجمي بأنّ الوحدات المعجمية تتصف في ذاتها في الربط، حيثُ أنّ بعضها يفسر بعضه الآخر، وليست بحاجة ضرورية لأداء ربط بينهما[٣].

سأتناول مادة الحبك المعجمي في قسمين هما:

القسم الأول: التكرار.

القسم الثاني: التضام.

---

(١) ينظر علم لغة النص (عزة): ١٠٥.

(٢) ينظر لسانيات النص (خطابي): ٢٤، وعلم لغة النص (عزة): ١٠٥.

(٣) ينظر علم لغة النص (عزة): ١٠٥.

القسم الأول التكرار

يطلق عليه التكرير[١]، أو التكرار، وهو من الظواهر التي تتسم بها اللغة العربية خاصة، ولا يتحقق التكرار على مستوى واحدٍ؛ بل على مستويات متعددة مثل: تكرار الحروف، والكلمات، والعبارات، والجمل، والمفردات، والقصص، أو المواقف كما هو واقع في القرآن الكريم[٢].

يعد التكرار أصلًا من أصول الصناعة اللفظية، لما يمتلكُهُ من قيمة في تحسين اللفظ، ويعد البلاغيون من أوائل من أولوه اهتمامًا بالغًا في إحداث الترابط والإيقاع الموسيقي والزخرفة اللفظية، إذ هو دلالة اللفظ على المعنى مرددًا، وقد أشار بعضهم إلى أنّه إعادة اللفظ الواحد بالعدد، أو بالنوعية في القول مرتين فصاعدًا[٣].

أما التكرار في عرف المحدثين فيعدّ في واقع البحث اللغوي المعاصر أحد وسائل السبك في عالم النص وحبكه، على أنّه أحد وجوه الإحالة إلى سابق، التي من شأنها إحداث السبك بين الوحدات المكونة للنص[٤].

ويُعرفُ التكرار على أنّه: إعادة العنصر المعجمي نفسه، أو إعادة العنصر المعجمي باستعمال كلمة عامة، أو ترادف، أو شبه ترادف، أو بالاسم

---

(١) ينظر لسانيات النص (الخطابي): ٢٤.

(٢) ينظر علم اللغة النصي (الفقي): ٢/١٧.

(٣) ينظر التكرار: ١٩.

(٤) ينظر نفسه: ٢٥.

الشامل[١].

وعرّفهُ هاليداي ورقية أنّه: السبك الناتج من الطريقة التي أُلفت بها المفردات عن طريق إحالة عنصر إلى عنصر آخر، فهو ربط إحالي يقوم على مستوى المعجم[٢].

إنّ التكرار يسهم في استمرارية تتبع أجزاء النص، من طريق التركيز والإصرار على إعادة الفكرة ذاتها، في الفقرة نفسها، أو فقرة أُخرى من العمل، فتشكل بناء على هذا ما يُعرف بالوحدة العضوية، فالكلمات المتكررة بين الجمل تؤدي إلى الربط بين المحتوى القضوي للجمل في أجزاء مختلفة من النص، كما يسهم التكرار في تحديد القضية الأساسية في النص بالتأكيد على محتوى معين، أو تكرار الكلمات المفاتيح[٣].

إن إعادة العنصر المعجمي بذاته أو بدلالته حسب تقسيماته يشكل إلحاحًا على المتلقي للتعايش مع الجو النفسي والانفعالي المحدث من قبل هذا الإجراء، وإذا توافر الصوت المتكرر وأحدث نوعًا من النغمة المتوافقة مع السابق لها، فإنّه يكون أدعى إلى ملاحظته دون غيره من أنماط السبك الأخرى، وهو ما عبر عنه قدامى البلاغيين بالتحسين الصوتي فتتهيأ له الفرصة ليكون ظاهرًا للعيان[٤].

---

(١) ينظر إشكالات النص: ٣٥٩.

(٢) ينظر التكرار: ٢٥.

(٣) ينظر علم لغة النص (عزة): ١٠٥، والتكرار: ٢٥.

(٤) ينظر التكرار: ٢٦.

إنّ هاليداي ورقية يعدان التكرار من حيثُ المبدأ من نوع الإحالة إلى متقدم، ولكن التكرار لا يعني أن اللفظ الثاني المكرر قد يحيل بالضرورة إلى معنى اللفظ الأول نفسه، ولذلك فقد يكون بين اللفظين المكررين علاقة إحالة، وقد لا تكون، ويتضح ذلك عن طريق المثال الآتي:

هناك ولدٌ يتسلق تلك الشجرة، سيقع الولد أرضًا إن لم ينتبه، الأولاد يضعون أنفسهم دائمًا في مواقف محرجة، وهناك ولدٌ آخر واقفٌ في الأسفل معظم الأولاد يحبون تسلق الأشجار، المقصود بالذكر الولد الذي يتسلق الذي هو من مجموعة الأولاد المشار إليهم في المواقف المحرجة، ثم استبدل الأولاد بولدٍ آخر يقف في الأسفل وهو ليس المقصود بالذكر وآخر الكلام ليس له علاقة تكرار مع الولد الأول في الجملة الأولى(١).

يقسم التكرار على أربعة أقسام هي:

أحدها: تكرار الكلمة نفسها، أو إعادة عنصر معجمي نفسه، وهو تكرار الكلمة دون أنْ يحدث فيه أي تغيير، أو يحدث فيها تغيير جزئي في الصيغة مع الاحتفاظ بالجذر اللغوي، وكان البلاغيون العرب يسمون هذا التكرار الذي يتغير فيه بعض الكلمة بالاشتقاق، أو الترديد(٢).

---

(١) ينظر إشكالات النص: ٣٦٠.

(٢) ينظر اشكالات النص: ٣٦٣، وعلم لغة النص (عزة): ١٠٦، والتكرار: ٣٤، المراد من الترديد: هو أن يرد آخر الكلام المطابق على أوّله، ويعرف بطباق الترديد، فإن لم يكن مطابقًا فهو: ردّ الأعجاز على الصدور، نحو قوله تعالى: ﴿ وَعَسَىٰٓ أَن تَكۡرَهُواْ شَيۡـٔٗا وَهُوَ خَيۡرٞ لَّكُمۡۖ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّواْ شَيۡـٔٗا وَهُوَ شَرّٞ لَّكُمۡ ﴾ [البقرة/ ٢١٦]، إذ قابل الكراهية بالحب، والخير بالشر، ينظر معجم البلاغة العربية: ٢٤٨.

ثانيها: التكرار بالترادف، أو شبه الترادف: ويقصد بالترادف: اتفاق اللفظين في المعنى واختلافهما في الشكل، ويكاد يكون من الصعب وجود الترادف المطلق كما تؤكد ذلك الدراسات الحديثة، وإنّما يُكتفى بالترادف الجزئي الذي يتضح من طريق إحلال العمودي والتلازم الأفقي للفظين في معناهما، وحينئذٍ يتضح أنّهما من المترادف إذا استعملا في كثير من السياقات المختلفة بالمعنى نفسه، أو بعبارة أصح بالمعنى نفسه، ولكن باختلافات طفيفة في تفاصيل المعنى الدقيقة، وفي تلويناته المكتسبة من السياق أو العرف أو رحلة اللفظ في الزمن والمكان[١].

ثالثًا: التكرار بالاسم الشامل: يقصد بالاسم الشامل مجموعة محدودة من الأسماء تشمل على عدة أسماء، ويكون ذلك الاسم الشامل أساسًا مشتركًا لها، وتشمل أسماء الجنس البشري وأسماء الأمكنة العامة، وأسماء الحقائق وما يشبهها، ومن أمثلة أسماء الجنس البشري: الناس، الشخص، الرجل، المرأة، الولد، الطفل، فهي أسماء يشملها جميعًا اسم (إنسان) ويدخل في الاسم الشامل ما يسمى في اللغة العربية باسم الجنس، واسم الجمع واسم الجنس الجمعي[٢].

رابعًا. التكرار بالاسم العام: ويراد بالكلمات العامة: كلمات أكثر شمولًا من الاسم الشامل مثل: الفكر، والعمل، والمكان والمهمة ...الخ، وقد مثل هاليداي ورقية على ذلك بما يأتي: رأي هنري أن يستثمر أمواله في مشروعة

(١) ينظر إشكالات النص: ٣٦٣، وعلم لغة النص (عزة): ١٠٧.

(٢) ينظر إشكالات النص: ٣٦٣، وعلم لغة النص (عزة): ٠٧.

مزرعة ألبان، لا أدري من أين أتت له هذه الفكرة، فكلمة (الفكرة) هنا كلمة عامة تحيل إلى ما رآهُ هنري في الجملة الأولى (استثمار أمواله)(١).

وأرى أنّ التكرار يقع على ثلاثة أصناف هي:

الصنف الأول: التكرار الاسمي.

الصنف الثاني: التكرار القولي.

الصنف الثاني: التكرار الفعلي(*).

إنّ التكرار له أثرهُ البارز في عملية ربط النص وتفسيره وقد أبان العلامة الطبرسي مواضع للتكرار في تفسيره والأثر الذي يؤديه هذا المفهوم في عملية بيان النصوص القرآنية، سواء على مستوى الاسم أم الفعل، أم النص، وإليك أمثلة ذلك:

١. أشار الطبرسيّ إلى تكرار لفظ (الطور) في قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَـٰقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ ٱلطُّورَ خُذُوا۟ مَآ ءَاتَيْنَـٰكُم بِقُوَّةٍ وَٱسْمَعُوا۟ ۖ قَالُوا۟ سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا وَأُشْرِبُوا۟ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ ۚ قُلْ بِئْسَمَا يَأْمُرُكُم بِهِۦٓ إِيمَـٰنُكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴾ [البقرة/ ٩٣]، وذكر الطور في نص سابق عليه في قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَـٰقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ ٱلطُّورَ خُذُوا۟ مَآ ءَاتَيْنَـٰكُم بِقُوَّةٍ وَٱذْكُرُوا۟ مَا فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾ [البقرة/

---

(١) ينظر انفسها.

(*) يأتي بحثه في الفصل الثالث.

٦٣]، بيّن العلامة المراد من الطور في هذا النص السابق بقوله: اذكروا (إذ أخذنا ميثاقكم) بالعمل على ما في التوراة (ورفعنا فوقكم الطور) حتى قبلتم وأعطيتم الميثاق، وذلك أنّ موسى عليه السلام جاءهم بالألواح، فرأوا ما فيها من التكاليف الشاقة، فأبوا قبولها، فأُمر جبرئيل فقلع الطور من أصله ورفعهُ فوقهم، وقال لموسى: إن قبلتم وإلا أُلقي عليكم، حتى قبلوا وسجدوا لله تعالى ملاحظين إلى الجبل(١).

ثم بيّن الطبرسيّ موطن التكرار في قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَـٰقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ ٱلطُّورَ خُذُوا۟ مَآ ءَاتَيْنَـٰكُم بِقُوَّةٍ وَٱسْمَعُوا۟ ﴾، إذ قال: كرّر سبحانه ذكر (الطور) ورفعه فوقهم، لما في الثانية من زيادة غير المذكورة في الأولى مع ما فيه من التوكيد(٢).

إن تكرار (الطور) هو إعادة ذكر العنصر نفسه في آية أُخرى ليحمل معه دلالة على التأكيد.

٢. قال تعالى: ﴿ وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَا فِى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ مِن دَآبَّةٍ وَٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ وَهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ ﴾ [النحل/ ٤٩]، بيّن الطبرسيّ أن النص وقع فيه تكرار، إذ قال: (من دابة) بيانٌ لما في السموات وما في الأرض جميعًا، على أنّ في السموات خلقًا لله يدبّون فيها، أو بيانُ لما في الأرض وحدهُ ويراد بما في السماوات الملائكة، وكرّر ذكرهم على معنىً: الملائكة خصوصًا من بين

---

(١) ينظر تفسير جوامع الجامع: ١/ ١١٢.

(٢) ينظر نفسه. ١/ ١٢٩.

الساجدين؛ لأنّهم أعبدُ الخلق، أو يراد خصوصًا من بين الساجدين؛ لأنّهم أعبدُ الخلق، أو يراد ملائكةُ الأرض من الحفظة وغيرهم[١].

أشار الطبرسيّ إلى أن ما في السموات كرر أيضًا عن طريق ذكر دابة، وأنّ ما في السموات كرر أيضًا عن طريق ذكر الملائكة.

٣. قال تعالى: ﴿ وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي ٱلزَّبُورِ مِنۢ بَعْدِ ٱلذِّكْرِ أَنَّ ٱلْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِىَ ٱلصَّٰلِحُونَ ﴾ [الأنبياء/ ١٠٥]، ذكر الطبرسيّ أنّ الزبور اسمٌ لجنس ما أُنزل على الأنبياء من الكُتب، والذكر: أم الكتاب يعني: اللوح، وقيل: زبورُ داود عليه السلام، والذكر: التوراة[٢].

بيّن الطبرسيّ أن الذكر أعم من الزبور، على أنّ الزبور يضم جميع ما أنزل على الأنبياء من الصحف والكتب.

٤. قال تعالى: ﴿ ٱلَّذِى خَلَقَ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ طِبَاقًا ۖ مَّا تَرَىٰ فِى خَلْقِ ٱلرَّحْمَٰنِ مِن تَفَٰوُتٍ ۖ فَٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ هَلْ تَرَىٰ مِن فُطُورٍ ۝٣ ثُمَّ ٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ يَنقَلِبْ إِلَيْكَ ٱلْبَصَرُ خَاسِئًا وَهُوَ حَسِيرٌ ﴾ [المُلك/ ٣،٤]، ذكر الطبرسيّ أنّ خلق السموات لا تفاوت فيهنّ، وأنّ سبب سلامتهن من التفاوت أنّهنّ خلق الرحمن: والخطاب فيما ترى للنبي (ص)، ولكل مخاطَبٍ، فارجع البصر وأدرها في خلق الرحمن حتى يصح عندك ما أُخبرت به بالمعاينة من أنّها لا فطور فيها صدوع أو شقوق، ثم كرر البصر فيهنّ متصفحًا ومتتبعًا

---

(١) ينظر تفسير جوامع الجامع: ٢/ ٣٣٠.

(٢) ينظر نفسه: ٢/ ٥٤١.

هل تجد عيبًا وخللًا، ينقلب إليك هذا البصر الذي كررت عن طريقه النظر دون أن يجد خللًا بل يرجع بالخسوء والحسور، والتثنية في قوله (كرتين) تدل على تكرار بكثرة[(١)].؟

وضّح أن كلمة البصر كررت ثلاث مرات مع زيادة في عدد التبصر في خلق السماء.

إن هذه النماذج التي ذُكِرت بيّنّا من طريقها التكرار الاسمي، الذي يحدث بين الاسماء.

أما التكرار القولي في القرآن فهو كثير يرد عن طريق تكرار النصوص، أو جملٍ، ويوضّح الطبرسي فائدتهُ حين ذكر تفسير قوله تعالى:﴿ فَذُوقُوا۟ عَذَابِى وَنُذُرِ ۝٣٩ وَلَقَدْ يَسَّرْنَا ٱلْقُرْءَانَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ ﴾[القمر/ ٣٩،٤٠]، كُرِّر قوله تعالى: ﴿ فَذُوقُوا۟ عَذَابِى وَنُذُرِ ﴾، ست مرات، وكُرِّر قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ يَسَّرْنَا ٱلْقُرْءَانَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ ﴾، أربع مرات، إذ يوضّح العلامة ذلك بقوله: الفائدة في تكرير قولِهِ:﴿ فَذُوقُوا۟ عَذَابِى وَنُذُرِ ۝٣٩ وَلَقَدْ يَسَّرْنَا ٱلْقُرْءَانَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ ﴾ أن يُجدِّدوا عند استماع كل نبأ من أنباء الأُمم ادِّكارًا واتعاظًا إذا سمعوا الحث على ذلك، وأن تقرع لهم العصا مِرارًا حتى لا تغلبُهُم الغفلةُ، وهكذا حُكْمُ التكرير في قوله تعالى: ﴿ فَبِأَىِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴾ [الرحمن/١٣]، عند ذكر كل نعمةٍ عُدَّت في سورة

---

(١) ينظر تفسير جوامع الجامع: ٣/٦٠١.

الرحمن، وقوله تعالى: ﴿ وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ ﴾ [المرسلات/١٥]، وهكذا حُكم تكريرُ الأنبياء والقصص في أنفسهم، ليكون كُلٌّ منها حاضرةً للقلوب غير منسية[١].

ومنه قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ ۚ وَمَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱفْتَرَىٰٓ إِثْمًا عَظِيمًا ﴾ [النساء/٤٨]، حيث ذكر النص أيضًا في السورة نفسها في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ ۚ وَمَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا ﴾ [النساء/ ١١٦]، يُبين الطبرسيّ أن التكرير وقع للتأكيد[٢].

ويرى بعضهم أن الآية (٤٨) ختمت بقوله: (فقد افترى)، والآية (١١٦) ختمت بقوله: (فقد ضل)، لأنّ الأول نزل في اليهود، وهم الذين افتروا على ما ليس في كتابهم، والثاني نزل في الكفار ولم يكن لهم كتاب، فكان ضلالهم أشد[٣].

الملاحظ أنّ التكرار يراد منه جانب التأكيد على المعنى، لكنه يؤدي أثرًا في الربط بين النصوص عن طريق ذكرها مرة أُخرى.

---

(١) ينظر تفسير جوامع الجامع: ٣/٤٦٩.

(٢) ينظر نفسه: ١/٤٤١.

(٣) ينظر نفسه.

القسم الثاني

التضام Collocation

التضام لغة من ضمك الشيء إلى الشيء، فتضام القوم إذا انضم بعضهم إلى بعض[١].

ويراد به اصطلاحًا تواردُ زوج من الكلمات بالفعل، أو بالقوة نظرًا؛ لارتباطها بحكم هذهِ العلاقة، أو تلك[٢]، ويعرف عند بعضهم بالمصاحبة المعجمية[٣].

وتكون هذه المفردات رائزًا لدرجة الترابط الذي هيمنت عليه مقصدية المتكلم وأوضاع المخاطب، ومقتضيات الأحوال وجنس الخطاب، إذ غالبًا ما يفرض إلحاح المتكلم على قضية ما أن تتداعى وحدتهُ المعجمية وتسير في وجهتين: أحداهما: التقابل؛ مثل: الليل والنهار، والضوء والظلام، والداخل والخارج، وثانيها: التراكم والتكامل؛ مثل: الشعر والشاعر، الحيوان والإنسان، الأب والأطفال، الطفلة والمرأة، والأكبر والأوسط والأصغر، والأقبح[٤].

ويمثل التضام في ثلاث علاقات هي:

١. التضام: مثل ذكر وأنثى، وحي وميت، ومتزوج وأعزب.

---

(١) ينظر لسان العرب: ٤٤٨/٥ (ضمّ).

(٢) ينظر لسانيات النص (خطابي): ٢٥.

(٣) ينظر نحو النص (زنيد): ١٤٠.

(٤) ينظر نحو النص (زنيد): ١٤٠، ودينامية النص: ١٦٢.

٢. التنافر؛ مثل: خروف، فرس، بقرة، وملازم، ورائد، ومقدم وعميد.

٣. الجزء والكل؛ مثل: علاقة اليد بالجسم، والعجلة بالسيارة[١].

يعد التضام أكثر أنواع الربط المعجمي صعوبة في التحليل، حيث يعتمد على المعرفة المسبقة للقارئ بالكلمات في سياقات النص المترابط[٢]، لكنه يبين أثرهُ في تقريب المعنى المراد عندما يكون لبعض الألفاظ أكثر من معنى، وهي بموقعها هذا تقوم بما يحتاجه فهم النص من قرائن مقالية وعقلية وحالية[٣].

والقرآن الكريم يضم من التضام الكثير فبعضه يقع في النص أقصد الآية الواحدة وبعضه يقع على مستوى التقابل بين آيتين أو أكثر، كما نلحظ ذلك في المقارنة بين أصحاب الجنة وأصحاب النار والتضام إما أن يكون في الأسماء، أو الأفعال(*)، والعلامة الطبرسي حين يفسر النص لا يشير إلى أنّه يوجد تضام، بل يمكن أن نستشف ذلك من تفسيره وبيانه للآية القرآنية.

ومن أمثلة التضام الإسمي في تفسيره ما يأتي:

١. قال تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمۡوَٰلَهُم بِٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمۡ أَجۡرُهُمۡ عِندَ رَبِّهِمۡ وَلَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ ﴾ [البقرة/ ٢٧٤]، بيّن الطبرسيّ الآية بقوله: أي: يعمّون أوقاتهم

---

(١) ينظر نحو النص (زنيد): ١٢٨.

(٢) ينظر علم لغة النص (عزة): ١٠٩.

(٣) ينظر نحو النص (زنيد): ١٤٠، واللغة العربية معناها: ١٩١.

(*) سأتناول بحثهُ في الفصل الثالث.

وأحوالهم بالصدقة لحرصهم على الخير، وعن ابن عباس: نزلت في علي عليه السلام كانت معه أربعة دراهم فتصدق بدرهمٍ ليلًا وبدرهم نهارًا وبدرهمٍ سرًا وبدرهم علانية[1].

ذكر الصدقة في الليل والنهار وصدقة السر والعلانية، وهذه ألفاظ متضامة ذكر الأول يستدعي ذكر الثاني فالليل يوجب ذكر النهار مصاحبًا له، والسر يستدعي ذكر العلانية، علمًا أن الليل والسر يتقاربان من حيث الخفاء، والنهار والعلانية يتقاربان من حيث العلن، فالليل والسر يقابلان النهار والعلانية.

إنّ العلامة اعتمد على بيّان الآية عن طريق التناص بذكر الرواية عن ابن عباس رحمه الله، ووضّح فيها الإنفاق الذي تم ليلًا ونهارًا وسرًا وعلانيةً.

٢. قال تعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِى يُسَيِّرُكُمْ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمْ فِى ٱلْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ وَفَرِحُوا۟ بِهَا جَآءَتْهَا رِيحٌ عَاصِفٌ وَجَآءَهُمُ ٱلْمَوْجُ مِن كُلِّ مَكَانٍ وَظَنُّوٓا۟ أَنَّهُمْ أُحِيطَ بِهِمْ دَعَوُا۟ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ لَئِنْ أَنجَيْتَنَا مِنْ هَـٰذِهِۦ لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلشَّـٰكِرِينَ ﴾ [يونس/٢٢]، بيّن الطبرسيّ أن الآية القرآنية تشير إلى تهيأة أسباب السير في البر والبحر ثم وضّح حال البحر بأن الذي يسيّر الفلك فيها هو الريح وجعلها طيبة مرة وأُخرى عاصفة، إذ يقول: (حتى إذا كُنتم في الفلك) خصّ الخطاب براكبي البحر، أي: إذا كُنتم في السُفُن و(جرين بهم) عدل عن الخطاب إلى الغيبة للمبالغة،

---

(١) ينظر تفسير جوامع الجامع: ١/ ٢٥٠، وأسباب النزول: ٨٦.

كأنّه يذكُرُ لغيرهم حالهم ليُعجِّبَهُم منها، أي: وجرت الفلك: أي السفن بالناس بريح طيبةٍ لينةٍ يستطيبونها، جاءتها ريح عاصف، أي: شديدةُ الهبوب هائلة(١).

الآية ذكرت تضام ربط بين أطرافها، بالسير في البر والبحر، فذكر البر يستدعي ذكر البحر فهما ضدان، ثم ذكر الريح الطيبة وبعدها العاصفة، فذكر الطيبة يستدعي ذكر العاصفة، فنلحظ أن البر يقابل البحر والريح الطيبة تقابل الريح العاصفة، العلامة رحمه الله لم يبيّن ظاهرة التضام باصطلاحها لكنه أوضّح هذه الظاهرة بتفسيره، فنحن نبحث عن التضام كطريقة نربط بها بين أجزاء النص.

٣. قال تعالى: ﴿ هَلۡ أَتَىٰكَ حَدِيثُ ٱلۡغَٰشِيَةِ ۝١ وُجُوهٞ يَوۡمَئِذٍ خَٰشِعَةٌ ۝٢ عَامِلَةٞ نَّاصِبَةٞ ۝٣ تَصۡلَىٰ نَارًا حَامِيَةٗ ۝٤ تُسۡقَىٰ مِنۡ عَيۡنٍ ءَانِيَةٖ ۝٥ لَّيۡسَ لَهُمۡ طَعَامٌ إِلَّا مِن ضَرِيعٖ ۝٦ لَّا يُسۡمِنُ وَلَا يُغۡنِي مِن جُوعٖ ۝٧ وُجُوهٞ يَوۡمَئِذٖ نَّاعِمَةٞ ۝٨ لِّسَعۡيِهَا رَاضِيَةٞ ۝٩ فِي جَنَّةٍ عَالِيَةٖ ۝١٠ لَّا تَسۡمَعُ فِيهَا لَٰغِيَةٗ ۝١١ فِيهَا عَيۡنٞ جَارِيَةٞ ۝١٢ فِيهَا سُرُرٞ مَّرۡفُوعَةٞ ۝١٣ وَأَكۡوَابٞ مَّوۡضُوعَةٞ ۝١٤ وَنَمَارِقُ مَصۡفُوفَةٞ ۝١٥ وَزَرَابِيُّ مَبۡثُوثَةٌ ﴾ [الغاشية/١٦،١٥،١٤،١٣، ١٢،١١،١٠،٩،٨،٧،٦،٥،٤،٣،٢،١]، تضمنت هذه السورة مقابلة بين المعذّب بالنار والفائز بالجنة، وضّح الطبرسيّ هذه الآيات بقوله: الغاشية القيامة تغشى الناس بأهوالها وشدائدها، وقيل هي النار، ومن قوله تعالى:

---

(١) ينظر تفسير جوامع الجامع: ٢/ ١٢٠.

﴿تَغۡشَىٰ وُجُوهَهُمُ ٱلنَّارُ﴾ [إبراهيم/٥٠]، فإذا جاءت فهناك صنفان من الناس الصنف الأول تكونُ وجوههم عاملة ناصبة تعمل في النار عملًا تتعب فيه، وهو جرُّها في السلاسل والأغلال، وتكونُ حاميةً تتلظى على أعداء الله وشرابهم من عينٍ ءانية حارة بلغت منتهاها في الحرِّ طعامهم من الضريع السم القاتل، وأما الوجوه الناعمة التي في مقابلة الوجوهُ الذليلة الخاشعة، فهي وجوه اتسمت بالنعيم فهي راضية وداخلة في جنة عالية لا فيها لغو، وفيها تسقى من عينٍ جارية عيون كثيرة غاية في الكثرة ولهم سُرُرٌ مرفوعةُ المقدارِ أو السّمْكِ ليرى المؤمن بجلوسه عليه جميع ما خوّله ربُّهُ من الملك، ولهم أكوابٌ موضوعة على حافات العيون الجارية ولهم نمارق مصفوفة وسائدٌ صف بعضها إلى جنب بعض ولهم زرابي بُسُط عراض فاخرة مبثوثة مبسوطة، أو مفرقة في المجالس(١).

وضّح العلامة التفسير بالمقابل بين الوجوه الغاشية والوجوه الناعمة، فما ذكر هو تضام على مستوى الآيات من السورة، فنلحظ الخاشعة يقابلها الناعمة، وعاملة ناصبة يقابلها راضية، ونارًا حامية يقابها جنة عالية، وعينًا ءانية يقابلها عينٌ جارية وأكوابٌ موضوعة، وعاملة ناصبة يقابلها أيضًا سُرُرُ مرفوعة ونمارق مصفوفة، وأرى أن ذكر العين الجارية أغنى عن ذكر الطعام الذي ذكر للوجوه الخاشعة.

إن ظواهر التضام أدت إلى الربط بين أجزاء النص، ذلك بما حملته من مقابلة بين المفردات المعجمية والظواهر التركيبية التي صيغت فيها هذه المفردات.

---

(١) تفسير جوامع الجامع: ٧٧٤/٣.